

دعم إصلاحات بيئة الأعمال:

إرشادات عملية لوكالات التنمية

نسخة ٢٠٠٨



DCED

اللجنة المانحة لتنمية المشروعات

دعم إصلاحات بيئة الأعمال: إرشادات عملية لوكالات التنمية

اللجنة المانحة لتنمية المشروعات

www.Enterprise-Development.org

www.Business-Environment.org

أغسطس ٢٠٠٨

هذا الدليل يمثل وجهات نظر موحدة لأعضاء «اللجنة المانحة لتنمية المشروعات» (DECD). وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت للتوصل إلى توافق في الآراء ووجهات النظر بشأن نص هذه الإرشادات؛ فإنها لا تعكس بالضرورة وجهات نظر جميع الوكالات الأعضاء في اللجنة المانحة لتنمية المشروعات. وبالمثل؛ فإنها لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لمجالس إدارات وكالات التنمية الأعضاء في اللجنة المانحة لتنمية المشروعات أو الحكومات التي تمثلها هذه الوكالات. وننوه بأن المعلومات الواردة في هذه الإرشادات ليست بغرض الاستفادة منها كنصائح قانونية.

إن نسخ و/أو نقل أجزاء من أو كل هذا الدليل يتطلب تصريحًا مسبقًا من اللجنة المانحة لتنمية المشروعات. وفي هذا الإطار نشير أن اللجنة المانحة لتنمية المشروعات تشجّع على نشر أعمالها. وسوف تمنح التصريح القانوني على وجه السرعة لمن يطلبه. وينبغي توجيه جميع الطلبات إلى الأمانة العامة للجنة المانحة لتنمية المشروعات. وذلك بوساطة البريد الإلكتروني التالي: Coordinator@Enterprise-Development.org

شكر وتقدير

تم إعداد هذه الإرشادات الخاصة بالجهات المانحة من خلال مجموعة العمل الخاصة ببيئة الأعمال BEWG، وهي مجموعة تتبع اللجنة المانحة لتنمية المشاريع. المؤلف الرئيسي هو سيمون وايت، مستشار "مجموعة العمل الخاصة ببيئة الأعمال". وفيما يلي أسماء أعضاء مجموعة العمل الذين ساهموا وانخرطوا بشكل فعّال في إنتاج وصياغة هذه الإرشادات: أندريه ميخنيف (مؤسسة التمويل الدولية)، مارتن كليمينسون وجرايم باكلي (منظمة العمل الدولية)، كارولين رامكيرز (وزارة الخارجية الهولندية)، كورينا كيوسيل وسوزان هارتمان (المؤسسة الألمانية للتعاون الإنمائي)، داج لارسون وكريستيان فوجنر (الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي)، لاسي مولر وثيو لارسن (وزارة الخارجية الدانمركية)، ريتشارد سانдал وتوني بولاتاجكو ومافيس أوسو-جيامفي وروجر نيليست ونيك جودفري (وزارة التنمية الدولية البريطانية)، محمد شريف (الاتحاد الأوروبي)، يورجن رينهاردت وزينب تالوي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) سكوت كلينبرج وويد شانيل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، وجوناثان بروكس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ولاف ثيودوسيايدس (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي)، وجيم تانبورن (الأمانة العامة للجنة المانحين). وتقديرًا لمجموعة العمل الخاصة ببيئة الأعمال مساهمات العديد من الأشخاص. وكذلك الوكالات. في مراجعة مسودات متعددة لهذه الإرشادات، بما في ذلك جهود المشاركين في المؤتمرات الإقليمية في بانكوك (٢٠٠٦) وأكرا (٢٠٠٧). وبالإضافة إلى ذلك، ساهم العديد من الأشخاص في هذا العمل من خلال المدوّنة الإلكترونية للجنة الجهات المانحة. وخلال الاجتماعات المتعددة التي عقدت على مدار العامين الماضيين.

قائمة المختصرات والاختصارات

- رابطة دول جنوب شرق آسيا: ASEAN
وكالة تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة: ASMED
مجموعة العمل الخاصة ببيئة الأعمال: BEWG
الشريك المتعاون: CP
اللجنة المانحة لتنمية المشروعات: DCED
تنمية الموارد البشرية: HRD
مؤسسة التمويل الدولية: IFC
وحدة الحكم المحلي: LGU
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: OECD
تنمية القطاع الخاص: PSD
جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية: SADC
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: SIDA
برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل التوظيف المستدام: SMEDSEP
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: UNIDO
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: USAID

الرسائل المفتاحية

أ. بيئة الأعمال الجيدة هي مسألة جوهرية لتحقيق النمو والحد من الفقر. وتبرز الحاجة إلى إصلاح بيئة الأعمال عندما تكون القواعد التنظيمية غير ملائمة، والضرائب مفرطة، وفي حالة الافتقار إلى وجود المنافسة العادلة، وفي ظل هيمنة بيئة سياسات غير مستقرة تقيد الاستثمار وخذ من تطوير الأسواق. وتخفق روح المبادرة وتؤدي إلى إجبار العديد من الشركات على الاتجاه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ب. عملية إصلاح بيئة الأعمال تتسم بالتعقيد. وتمتد عبر مستويات عدة. وينخرط فيها العديد من أصحاب المصلحة وذلك على نطاق واسع وامتد. وكالات التنمية ينبغي أن تعمل على ضمان إجراء تحليل دقيق شامل وتحافظ على، إلى أقصى حد ممكن. مقارنة منهجية وفهم الصورة السببية الأوسع.

ج. إصلاح بيئة الأعمال هي دائما مسألة سياسية. وعلى وكالات التنمية أن تعني بتحليل السياق السياسي. وينبغي أن تمتلك استراتيجيات لبناء تحالفات وأن تنخرط في التعامل مع أولئك الذين يرغبون في حماية الوضع الراهن.

د. ينبغي على الحكومة أن تقود وتمتلك عملية الإصلاح؛ ويجب على المانحين دعمها. ويجب تحقيق التوازن الأمثل بين الخبرات الدولية والمحلية.

هـ. يجب أن تضمن وكالات التنمية وجود مدخلات ومشاركات من جميع أصحاب المصلحة، ويشمل هذا رجال السياسة والمسؤولين والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، والمجتمع المدني، بحيث ينعكس ذلك في عملية الإصلاح. وينبغي أن تكون تدخلات عمليات الإصلاح مصممة لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة من أجل المضي في الإصلاحات الجارية والمستقبلية.

و. على وكالات التنمية التأكد من أن النظم المعمول بها تؤدي إلى التنسيق بين المانحين. ويجب على هذه الوكالات تحمل المسؤولية عن جودة واتساق المشورة والمساعدة التي تقدمها.

ز. ينبغي لوكالات التنمية ضمان إجراء إصلاحات تسلسلية وفقا لما يفرضه السياق. ويجب عليها السعي لتحقيق انتصارات سريعة والاستفادة من الفرص المتاحة مثل التغييرات في نظام الحكومة، التي قد تؤدي إلى بناء زخم الإصلاح. ومع ذلك، ومن منظور طويل الأجل، فإن السعي لضمان الاستدامة مسألة جوهرية.

ح. وكالات التنمية ينبغي أن تدرك وتمتكن من إدارة الفجوة في التنفيذ، والتي توجد عادة، بين اعتماد اللوائح أو المبادئ من ناحية، وبين عملية تغيير الممارسات وتطبيق اللوائح على أرض الواقع من ناحية أخرى.

ط. ينبغي لوكالات التنمية أن تضمن لعملية الإصلاح توافر برنامج اتصال قوي بحيث ينخرط فيه جميع أصحاب المصلحة بشكل يضمن إطلاعهم بمزايا وفوائد الإصلاح.

جدول المحتويات

iv	الرسائل المفتاحية.....
١	أولاً: مقدمة.....
١	الغرض من هذه الإرشادات وجمهور القراء المستهدفين.....
٢	تعريف بيئة الأعمال والتركيز على الإرشادات.....
٣	أهداف إصلاح بيئة الأعمال.....
٨	ثانياً: أبعاد إصلاح بيئة الأعمال.....
٨	مستويات إصلاح بيئة الأعمال.....
١٠	دعم إصلاح بيئة الأعمال الإقليمية.....
١٠	دعم إصلاح بيئة الأعمال الوطنية.....
١٢	دعم إصلاح بيئة الأعمال دون الوطنية.....
١٤	دعم إصلاح بيئة الأعمال في قطاعات محددة.....
١٤	المجالات الوظيفية ومستوياتها المتنوعة.....
١٧	مراحل الدورة البرمجية في دعم إصلاح بيئة الأعمال.....
١٨	المرحلة ١: التشخيص: تقييم بيئة الأعمال.....
١٩	المرحلة ٢: تصميم برامج دعم الإصلاح.....
٢٠	المرحلة ٣: تنفيذ برامج دعم الإصلاح.....
٢١	المرحلة ٤: رصد وتقييم برامج دعم الإصلاح.....
٢٢	ثالثاً: مبادئ دعم إصلاح بيئة الأعمال.....
٢٢	المبدأ ١: اعتماد مقاربة منهجية للإصلاح.....
٢٢	المبدأ ٢: الفهم والاستجابة للاقتصاد السياسي للإصلاح.....
٢٢	المبدأ ٣: الاستجابة وتحفيز الطلب على الإصلاح والعوامل الدافعة إلى التغيير.....
٢٣	المبدأ ٤: ضمان الملكية المحلية والإشراف على جهود الإصلاح.....
٢٥	المبدأ ٥: تعزيز دور وقدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين.....
٢٦	المبدأ ٦: التركيز على احتياجات القطاع الخاص من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص.....
٢٧	المبدأ ٧: التركيز على القيود المعوقة لنمو قطاع الأعمال وتحديد نطاق الإصلاحات وفقاً لذلك.....
٢٨	

٢٩	المبدأ ٨: تسلسل إصلاحات بيئة الأعمال والوقت المتاح.....
٢٩	المبدأ ٩: تحديد الفجوة في التنفيذ.....
٣٠	المبدأ ١٠: صياغة استراتيجية للاتصال واستخدام الإعلام بشكل استراتيجي.....
٣١	المبدأ ١١: العمل مع الحكومة باعتبارها طرف رئيسي.....
٣٢	المبدأ ١٢: تحقيق التنسيق بين إصلاحات بيئة الأعمال وخطط التنمية الوطنية.....
٣٣	المبدأ ١٣: تحقيق تنسيق جيد بين الجهات المانحة.....
٣٥	المبدأ ١٤: تحقيق التوازن بين الخبرات الوطنية والدولية.....
٣٥	المبدأ ١٥: تعزيز ضمانات الجودة في دعم وكالة التنمية لإصلاح بيئة الأعمال.....
٣٦	رابعاً: نتائج وخلصات.....

قائمة الأشكال

- الشكل (١): تحديد وتعريف بيئة الأعمال..... ٢
- الشكل (٢): بعض الأمثلة على كيفية مساهمة إصلاح بيئة الأعمال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعها الأمم المتحدة ٥
- الشكل (٣): مستويات إصلاح بيئة الأعمال ٨
- الشكل (٤): مراحل برامج دعم إصلاح بيئة الأعمال..... ١٨

قائمة القضايا الخلافية

- القضية الخلافية (1): هل يمكننا قياس إلى أي مدى يساهم إصلاح بيئة الأعمال في النمو الاقتصادي والحد من الفقر؟ ٣
- القضية الخلافية (2): هل يجب تركيز إصلاح بيئة الأعمال على الشركات التي يملكها ويديرها الفقراء؟ ٧
- القضية الخلافية (3): هل يجب على وكالات التنمية مجرد الاستجابة فقط لمطلب الإصلاح أم هل ينبغي عليها أن تساهم أيضا في خلق الطلب على الإصلاح؟ ٢٥
- القضية الخلافية (4): هل يتعين على وكالات دعم التنمية أن تقوم بدعم الأفراد أم دعم المؤسسات؟ ٢٥
- القضية الخلافية (5): هل دعم القطاع الخاص يصطدم بالعمليات السياسية؟ ٢٨
- القضية الخلافية (6): ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في تنمية المشروعات؟ ٣٢

قائمة الإطارات النصية

- الإطار (١): عملية إصلاح بيئة الأعمال في فيتنام ٢٠٠٥..... ١١
- الإطار (٢): تيسير إصدار تصاريح العمل وإجراءات الترخيص في مدينة أورموك Ormoc بالفلبين..... ١٣
- الإطار (٣): التنظيم الأفضل من أجل تحقيق النمو- تحسين إطار الحكم من أجل الاستثمار..... ١٦
- الإطار (٤): سياسات إصلاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوكرانيا..... ٣٠
- الإطار (٥): التنسيق بين الجهات المانحة في أفريقيا..... ٣٤

تقوم وكالات التنمية بدعم برامج الحكومات الشريكة. في الوقت الذي تتباين فيه الآراء بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه وكالات التنمية في مجال الحد من الفقر من خلال تنمية القطاع الخاص. ويمكن لهذا الدور أن يكون أكثر تأثيرًا في حال الوصول إلى اتفاق بشأن المبادئ والممارسات الأساسية. وتعمل اللجنة المانحة لتنمية المشروعات DCED على تفسير وتوثيق هذه النوعية من الاتفاقيات منذ تأسيسها في عام ١٩٧٩. لكن بعد إصدارها لإرشادات في مجال الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية، فإنها تولي عنايةها الآن بيئة الأعمال في الشركات الخاصة^١

الغرض من هذه الإرشادات وجمهور القراء المستهدف

توفر هذه الوثيقة إرشادات عملية لوكالات التنمية. تمكنها من تحسين أدائها في دعم إصلاح بيئة الأعمال في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. كما تقدم الوثيقة إرشادات عملية. قابلة للتطبيق بشكل عام، لتطوير قدرات الموظفين العاملين في هذه الوكالات في مجال تصميم وتنفيذ ورصد برامجها. وفي حين توجد العديد من القضايا الخلافية، فقد قمنا باختيار مجموعة من أهم هذه القضايا لتسليط الضوء عليها في هذا النص الذي تطالعونه الآن. بالإضافة إلى عدد من الدروس المستفادة من التجربة والخطأ في مجال إصلاح بيئة الأعمال. فهذه الإرشادات تسعى إلى توفير المبادئ والممارسات الجيدة لبناء على الدروس المستفادة. لقد تم إعداد هذه الإرشادات من أجل مجتمع التنمية الدولي على مستويات صنع القرارات والسياسات وعلى الصعيد الميداني كذلك. كما يحدونا الأمل في أن يجد شركاء البرنامج في هذه الإرشادات بعض القيمة المضافة.

إن وكالات التنمية المتخصصة تقوم بمهمة فريدة من نوعها في دعم عمليات الإصلاح في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي مهمة تختلف طبيعتها عن تلك المهام التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني. وأثناء تنفيذ تلك المهمة، فإن وكالات التنمية تعمل على تلبية الحاجات داخل البلدان وكذا الوفاء بالالتزامات الدولية. وتعتمد في ذلك عدد من الموارد. ويشمل هذا أطر سياسات عمل رفيعة المستوى توفر مبادئ وإرشادات بشأن كيف عمل برامج التنمية. مثل « إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: والملكية؛ والتنسيق؛ والمواهمة؛ والنتائج؛ والمساءلة المشتركة». وفي حين تتوافر موارد مختصة بتقديم إرشادات عملية على طريقة خطوة بخطوة حول كيفية إجراء إصلاحات محددة؛ فإن هذه

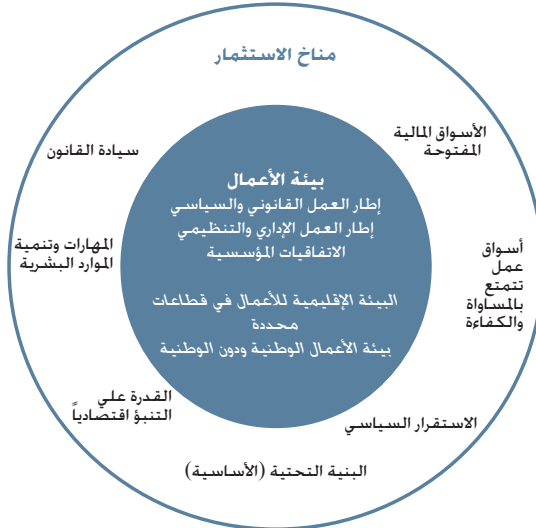
^١ يمكن الإطلاع على إرشادات حول الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية: من خلال الرابط التالي: www.enterprise-development.org/resources/items.asp?cat=Guidelines

الوثيقة تقدم إرشادات بشأن كيفية التطبيق على نطاق أوسع. وعلى مستوى رفيع من أطر السياسات الخاصة بتصميم وتنفيذ برامج دعم إصلاح بيئة الأعمال.

تعريف بيئة الأعمال والتركيز على الإرشادات.

ولأغراض هذه الإرشادات فإن اللجنة المانحة لتنمية المشروعات. تقوم بتعريف عملية تطوير بيئة الأعمال بأنها تشمل مجموعة معقدة من الشروط السياسية والقانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحكم نشاطات الأعمال. وهذه الشروط مجموعة فرعية من عناصر تضم مناخ الاستثمار. والتي تشمل الإدارة وآليات التنفيذ التي وضعت لتطبيق السياسات الحكومية. فضلا عن المؤسسات والترتيبات التي تؤثر على طريقة عمل العناصر الفاعلة الرئيسية (على سبيل المثال: الوكالات الحكومية. والسلطات التنظيمية. ومنظمات الأعمال بما في ذلك جمعيات سيدات الأعمال. ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.. إلخ). انظر الشكل ١.

الشكل ١: تحديد وتعريف بيئة الأعمال



وبالإضافة إلى المبادرات الأخرى في مجال تنمية القطاع الخاص؛ تؤثر بيئة الأعمال على أداء مؤسسات القطاع الخاص في كل من القطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية. ويؤدي تحسين إصلاحات بيئة الأعمال إلى تطوير الأسواق التي تشجع المنافسة وتعزيز فعالية واستدامة التدخلات التنموية الأخرى. إن عملية تهيئة بيئة عمل فاعلة هي بحد ذاتها واحدة من الشروط المسبقة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر (القضية الخلافية رقم ١). وفي حين أن الحد من الفقر يتطلب أكثر من مجرد النمو الاقتصادي. فإن النمو هو عنصر أساسي

وجوهري. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نجد أن بيئة الأعمال مناهضة للنمو الذي يقوده السوق. ونرى المؤسسات الخاصة تعاني من الحواجز التنظيمية المفرطة ومن التكاليف العالية في معظم النواحي التنظيمية بأكثر مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة. ومن المرجح أيضا أن يكون لبيئة الأعمال الفقيرة تأثير سلبي غير متكافئ على الشركات التي تملكها النساء، والتي من المرجح أن تظل جزءا من الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، فمن المهم الاعتراف بأن اعتماد لوائح جيدة هو أمر ضروري لتأمين المنافع وحماية العمال، والمستهلكين، والبيئة، ولتعزيز سيادة القانون، وضمان كفاءة أداء اقتصادات السوق.

القضية الخلافية (١): هل يمكننا قياس إلى أي مدى يساهم إصلاح بيئة الأعمال في النمو الاقتصادي والحد من الفقر؟

في الوقت الذي نجد فيه أن إصلاح بيئة الأعمال التجارية يساهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ فإنه ليس واضحا لنا بدرجة كافية مدى أهمية هذا الارتباط وكيفية قياسه. يزعم البنك الدولي أنه إذا كان الإصلاح في بلد ما كافٍ للانتقال من الربع الأسفل إلى الربع الأعلى في ترتيب القيام بالأعمال، فإن ذلك سيضيف ٣,٢ في المئة لمعدل النمو السنوي في هذه الدولة. ومع ذلك البعض الآخر يقدم حجة مضادة لهذه الفرضية حول هذه القضية الخلافية، تشكك في مدى الوصول إلى هذه الدرجة من الدقة، وإذا ما كان يمكن الاستفادة من تلك الفرضية، ومدى إمكانية تحقيق هذا الارتباط، بحجة عدم وجود علاقة خطية بسيطة بين النمو والدخل والتنظيم. إن وجود مستوى منخفض من التنظيم هو الوضع الأمثل بالنسبة للبلدان الغنية، أما البلدان المتوسطة الدخل فيمكن أن تستفيد من عملية خربير وتقليص الأطر التنظيمية. ومع ذلك، ثمة من يقول بأنه قد لا يكون الإصلاح التنظيمي هو الأولوية المباشرة في بعض البلدان الفقيرة، ولا في البلدان ذات الدخل المتوسط ذات المستويات المنخفضة من التنظيم. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في جودة التنظيم - وليس في مجرد حجم الإطار التنظيمي - ومدى تأثير ذلك على سلوك الشركات.

المصدر: Djankov, S. et al. (2006) *Regulation and Growth*, World Bank

أهداف إصلاح بيئة الأعمال

إصلاح بيئة الأعمال يمثل أولوية بالنسبة لوكالات التنمية والحكومات؛ بسبب تأثير الإصلاح على بيئة الأعمال التجارية وعلى تنمية القطاع الخاص. وبالتالي فإن إصلاح بيئة الأعمال أثره على النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتحسين سبل العيش. وتقوم وكالات الأعمال بتصميم وتطوير برامج دعم إصلاح البيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حتى

Indigenous Private Sector Development and Regulation in Africa and Central Europe: A 10 Country -r Study, 2002, by Bannock et al.:

www.businessenvironment.org/dyn/be/besearch.details?p_phase_id=35&plang=en&p_phase_typeid=1

تصبح الشركات قادرة على تغيير أساليب عملها بشكل يؤدي إلى زيادة مستويات الاستثمار والابتكار، وخلق وظائف أكثر وتحقيق عائد أفضل. ويتم هذا من خلال:

- أ - تخفيض تكاليف الأعمال: لزيادة الأرباح (التي قد تؤدي إلى زيادة الاستثمار) أو زيادة حصة الشركة في السوق (وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة).
- ب - الحد من المخاطر: إن الضعف الشديد في كثير من الأحيان أو التغيير غير المدروس في السياسات الحكومية والقوانين والأنظمة تشكل خطراً على الأعمال التجارية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى خفض قيمة رأس المال وتقلص القدرة على جذب الاستثمارات في السوق.
- ج - زيادة الضغوط التنافسية من خلال إدخال عنصر جديد لتحفيز الكفاءة وابتكار حوافز للسوق.

وتقوم وكالات التنمية بتصميم ودعم الإصلاحات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية؛ عن طريق تخفيض القيود القانونية والتنظيمية والمؤسسية لممارسة الأعمال التجارية والترويج لمناخ الاستثمار على نحو أفضل (الشكل ١). وتقدم وكالات التنمية الدعم للحكومات والشركاء الآخرين في التنمية (على سبيل المثال: أجهزة الدولة الأخرى مثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) في جهودهم الرامية إلى جعل بيئة العمل أكثر قدرة على تحقيق النمو ودعم القدرة التنافسية القطاع الخاص. وبالنسبة لوكالات التنمية يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق بيئة أفضل والحد من الفقر وزيادة فرص العمالة، خاصة بالنسبة للفقراء. الشكل ٢ يقدم بعض الأمثلة على كيفية إصلاح بيئة الأعمال التجارية بالشكل الذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs.

الشكل (٢): بعض الأمثلة على كيفية مساهمة إصلاح بيئة الأعمال بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

المساهمة في إصلاح بيئة الأعمال	الأهداف الإنمائية للألفية
إزالة القيود والحواجز التي تعترض إنشاء الأعمال التجارية والنمو حتى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. فضلا عن إزالة القيود والحواجز التي تعترض مشاركة الفقراء في الأنشطة الاقتصادية القائمة في السوق.	الهدف الإنمائي الأول للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع
إصلاح بيئة الأعمال يستهدف المشاكل التي تعاني منها الشركات غير الرسمية. والتي تملك النساء وتدير الأغلبية منها. إصلاح بيئة الأعمال التجارية يمكن أن يعالج أيضا لوائح تشريعية وأنظمة محددة تمارس التمييز بين الجنسين. وكذا المؤسسات التي تقيد المرأة التي تملك وتقوم بإدارة مشاريعها الخاصة.	الهدف الإنمائي الثالث للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
تحسين معدلات الامتثال لمعايير الاستدامة البيئية فيما بين مؤسسات القطاع الخاص. والتأكد من أن الأنظمة والقوانين تطبق سياسة بيئية سليمة.	الهدف الإنمائي السابع للألفية: الاستدامة البيئية
دمج بيئات العمل الوطني مع التجارة العالمية وفرص الاستثمار الدولية – تعزيز الدعوة والترويج لإطار قائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي للنظام التجاري. مع الالتزام بتنمية الحكم الرشيد. والحد من الفقر.	الهدف الإنمائي الثامن للألفية: شراكة عالمية من أجل التنمية

وبما أن إصلاح بيئة الأعمال هو عملية مستمرة وليست مجرد حدث واحد. فإن هدف آخر يبرز في الأفق هو دعم وكالات التنمية لإجراء الإصلاحات المستدامة. من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص. على إدارة الإصلاحات في بيئة الأعمال على المدى الطويل. وينبغي إيلاء الاهتمام بدعم تنفيذ إصلاح وتحسين البيئة التشريعية التي تعمل في إطارها مؤسسات القطاع الخاص.

تدفع بيئات العمل غير الجيدة الشركات إلى العمل والتواجد بالأسواق بشكل غير رسمي أو خارج الإطار القانوني.^٣ وهكذا، يمكن إدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية بشكل يساهم في خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن لوكالات التنمية أن تقوم بدعم المبادرات التي تعمل على دراسة تأثير بيئة الأعمال والاقتصاد غير الرسمي على حقوق أولئك الذين يعملون في إطار هذه النوعية من الأعمال والاقتصاد (على سبيل المثال: تحديد الحواجز التي تمنع المؤسسات غير الرسمية من الاندماج في إطار الاقتصاد الرسمي وتحديد الحوافز التي تؤدي لاختيار الشكل الرسمي). وبيان كيف أن هذا يختلف بين النساء والرجال. ومع ذلك يظل إصلاح بيئة الأعمال التجارية ليس هو الوسيلة الوحيدة المطلوبة لحل مشكلة القطاع غير الرسمي. وذلك لأن الشركات الرسمية تعاني في كثير من الأحيان بدرجة كبيرة من العجز في مستوى المهارات، والقدرة على الحصول على المعلومات والحصول على التمويل. وكل هذه الحواجز والعوائق تحد من قدرتها على التمتع بفوائد إصلاح بيئة الأعمال التجارية. وبالتالي فإن البرامج التي تعالج مسائل تنمية القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي ينبغي أن تشمل بعض الأنشطة التي تساعد هذه الشركات على أن تكون أكثر قدرة على الاستجابة للفرص الجديدة التي يتطلبها السوق.

وفي حين أن النمو الاقتصادي هو شرط أساسي للحد من الفقر: فإن معدل الحد من الفقر يتحدد أيضاً من خلال أنماط النمو وكثافة العمالة بها. وتحديدًا، فإن التدخلات في بيئة الأعمال بالإصلاح تستهدف التركيز على تعزيز تأثيرها على الحد من الفقر. وهذا يشمل إعطاء المزيد من الفرص للفقراء للمشاركة في الأسواق، والحد من المخاطر التي يواجهها الفقراء عادةً على الصعيدين الفردي والجماعي أكثر من غيرهم في بيئة الأعمال التجارية. ومن المعروف على نطاق واسع أن النساء يتضررن من الفقر أكثر من الرجال. وأن عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجالي التعليم والمشاركة في سوق العمل، تؤدي في النهاية إلى وقوع خسائر جسيمة في النمو الاقتصادي. ولذلك: ومن أجل الحد من الفقر بصورة فعّالة وخفض النمو لصالح الفقراء، ينبغي تصميم التدخلات والسياسات بالطريقة التي تراعي مصالح الجنسين - وإذا اقتضى الأمر - أن تكون الأولوية للسياسات التي تتعلق بالمرأة: من أجل خلق وضع متساوٍ لكلا الجنسين. إن التصدي لتحديات الحد من الفقر من خلال إصلاح بيئة الأعمال يتطلب التركيز على:

أ - ضمان انتشار وتوزيع مزايا النمو الاقتصادي. وذلك عن طريق خلق وإصلاح بيئة الأعمال، تؤدي إلى استفادة الفقراء (على سبيل المثال: عن طريق زيادة الطلب على العمالة).

^٣ - انظر على سبيل المثال: <http://www.csd.bg/news/bert/nenova.pdf>
<http://rru.worldbank.org/documents/publicpolicyjournal/313Klapper.pdf>

ب - ضمان زيادة مشاركة الفقراء في عمليات إصلاح بيئة الأعمال التجارية.^٤

القضية الخلافية (٢): هل يجب تركيز إصلاح بيئة الأعمال على الشركات التي يملكها ويديرها الفقراء؟

في حين أن الحد من الفقر هو الهدف النهائي وراء معظم عمليات التنمية لإصلاح بيئة الأعمال، إلا أنه ليس ثمة اتفاق بين وكالات التنمية حتى الآن حول كيفية تحقيق هذا الهدف وما هي أفضل طريقة لتحقيق ذلك. بعض هذه الوكالات تقول إن الإصلاحات العامة لبيئة الأعمال التجارية ليست كافية وهناك حاجة للتركيز في الإصلاحات على معالجة الحواجز والعوائق المحددة التي تواجه الفقراء من النساء والرجال من يعملون في بيئة الأعمال التجارية بصورة مباشرة. آخرون حاججوا بأن المقاربات المستهدفة لابد وأن تخلق خيارات إضافية وتشوهات في السوق، ولا تتسق مع وجود منهج منظم لإصلاح بيئة الأعمال والذي يعمل على تحسين النظام ليستفيد الجميع به. المنهج الأول يهدف إلى معالجة قضايا حقوق المساهمين مباشرة. في حين أن المنهج الأخير يبدي القلق من أن يؤدي طرح قضية المساواة إلى تشوهات جديدة في السوق بالشكل الذي يحد من مزايها تحسين بيئة الأعمال التجارية على النمو الاقتصادي. ومن الجوانب المتعلقة بهذه المسألة ظهور منهج ما يسمى بـ «قاعدة الهرم» لإصلاح بيئة الأعمال، حيث ينصب التركيز الأساسي للإصلاح على الأسواق التي تقوم فيها المرأة الفقيرة والرجل الفقير بشراء السلع والخدمات. وفي هذا المنهج، يُنظر إلى الفقراء على أنهم أصحاب أعمال ابتكاريون ومستهلكون يطالبون بالقيمة. وتنصح وكالات التنمية بالحفاظ على منهج منظم بخصوص هذه المسألة. وسواء كانت هذه الوكالات تدعم، أو لم تكن تدعم، الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية التي تركز على الاهتمام بدعم الفقراء، فإنه ينبغي عليها أن تقوم بإجراء تقييم لأثر هذه الإصلاحات على الأسواق وعلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

لمزيد من المعلومات انظر:

OECD, Promoting Pro-poor Growth: Policy Guidance for Donors: <http://www.oecd.org/dataoecd/33/54/36570936.pdf>

OECD, Promoting Pro-poor Growth: Private Sector Development: <http://www.oecd.org/dataoecd/43/63/36427804.pdf>

OECD, Accelerating Pro-poor Growth through Support for Private Sector Development: <http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf>

٤- وتوفر التطورات الأخيرة في « جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء» (for) Making the Markets work 4 Poor (M4P) مثالاً جيداً على أن صناعة وتعزيز التنمية الاقتصادية تخدم الفقراء وتعمل لصالحهم. إن منهج M4P هو بمثابة هدف تنموي ومنهج للقضاء على الفقر استناداً إلى فرضية أن الأسواق التي تعمل بشكل جيد يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عن طريق تقديم المنتجات والخدمات بأسعار معقولة للفقراء، وأنها كذلك تقدم للفقراء أفضل الأجور والعوائد على الأصول التي يملكونها، وتوفر هذه الأسواق أيضاً فرص عمل أفضل للفقراء. الوثائق الرئيسية في هذا المنهج متاحة على: www.bdsknowledge.org

أبعاد إصلاح بيئة الأعمال

يتناول هذا الفصل ثلاثة أبعاد رئيسية لدعم الإصلاحات في بيئة الأعمال. وهي: أولاً؛ ينبغي على وكالات التنمية أن تتعرف على المستويات المتعددة التي يمكن من خلالها دعم إصلاح بيئة الأعمال (على سبيل المثال: المستوى الإقليمي، والمستوى الوطني، والمستوى دون الوطني، وعلى مستوى القطاع). ثانياً؛ يمكن أن تعالج الإصلاحات أيضاً المجالات الوظيفية الرئيسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والتي سنتناولها لاحقاً في هذا الفصل. ثالثاً؛ هناك أربع مراحل برامجية التي يمكن استخدامها لإرشاد وكالات التنمية في دعمها لإصلاح بيئة الأعمال.

مستويات إصلاح بيئة الأعمال

هناك مستويات مختلفة تؤثر على كيفية تصميم وصياغة التدخلات بهدف إصلاح بيئة الأعمال وإدارتها وتقييمها. الشكل ٣ يعرض مصفوفة تركز على أربعة مستويات لإصلاح بيئة الأعمال^٥. والنهجية المتبعة لدعم بيئة الأعمال قد تختلف تبعاً لنوع نظام الحكم القائم (على سبيل المثال: نظم حكومات فيدرالية أو اتحادية).

شكل ٣: مستويات إصلاح بيئة الأعمال

المجالات الوظيفية لإصلاح بيئة الأعمال				
مستويات إصلاح بيئة الأعمال				
القطاعي	دون الوطني	الوطني	الإقليمي	
رابطات وجمعيات الأعمال التجارية الخاصة بقطاع محدد. والمنظمين. والسلطات الحكومية	الهيئات التشريعية والإقليمية الفرعية والمنظمات الوطنية والإقليمية. والسلطات الحكومية. ورابطات الأعمال التجارية	البرلمان والأحزاب السياسية والوزارات الوطنية، والمنظمين. ومثلي القطاع الخاص والمنظمات المحلية للأعمال والأنشطة التجارية المحلية والمنظمات العملالية ووسائل الإعلام، وجماعات المستهلكين	هيئات التنمية الإقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي والآسيان) والتجمعات الاقتصادية الإقليمية (على سبيل المثال منظمة SADC ومنظمة التجارة العالية)	شركاء الأداء الرئيسيين

٥- الفئات المبينة في هذه المصفوفة لا يستبعد بعضها بعضاً. بما يرجح أن وكالات التنمية قد تعمل على مستويات مختلفة. وعلى سبيل المثال الإصلاحات على مستوى القطاع يمكن أن يكون لها طابع إقليمي، و وطني ودون وطني.

<p>السياسات القطاعية والقوانين في كثير من الأحيان تتعامل مع التدخلات الترويجية وسبل تعزيز سلسلة القيمة</p>	<p>تحسين السياسات المحلية لتنمية القطاع الخاص</p>	<p>تحسين السياسات والقوانين الوطنية التي تعزز المنافسة والأسواق المفتوحة والشروط العامة لتنمية القطاع الخاص</p>	<p>تحسين السياسات وضمان مواءمة وجانس القوانين واللوائح التي تهدف إلي تحسين التجارة الإقليمية والاستثمار</p>	<p>السياسات والإطار القانوني</p>
<p>سياسات تنمية القطاع</p>	<p>السياسات تحت الوطنية للتنمية الإقليمية، والتنمية الاقتصادية المحلية وتنمية القطاع الخاص</p>	<p>المنافسة والضرائب والتجارة وسياسات العمل والقوانين</p>	<p>السياسات التجارية والقوانين واللوائح</p>	
<p>تحسين الأنظمة التجارية التي تنطبق على قطاعات صناعية محددة أو قطاعات فرعية</p>	<p>تحسين الأنظمة التي أوجدتها السلطات دون الوطنية</p>	<p>تحسين الأنظمة الوطنية التي تؤثر في إنشاء وتشغيل المؤسسات الخاصة</p>	<p>تحسين الأنظمة الإقليمية التي تعيق التجارة والاستثمار</p>	<p>الإطار التنظيمي والإداري</p>
<p>قطاع التراخيص والتصاريح</p>	<p>بدء الأعمال التجارية وإجراءات الترخيص</p>	<p>الأنظمة التجارية؛ القوانين الضريبية والإدارية؛ القوانين واللوائح والأنظمة التجارية، وإدارة الجمارك</p>	<p>أنظمة التجارة والجمارك وإدارة العمل</p>	

الترتيبات المؤسسية	دعم الدول الأعضاء في الهيئات الإقليمية لتصميم وتنفيذ الإصلاحات وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص على المستوى الإقليمي	تعزيز الحوار بين الحكومة الوطنية والقطاع الخاص الذي تمثله وكالات التنمية (على سبيل المثال، الحوار بين القطاعين العام والخاص)	دعم الهياكل والعمليات من أجل حوارات وطنية بين القطاعين العام والخاص	تقوية البناء المحلي ودعم القطاعات التجارية التي تمثل عضويتها المنظمات والقطاعات التجارية للمشاركة في تيسير ودعم المناقشات مع وكالات الحكومة لتحسين بيئة الأعمال
تيسير التجارة بناء القدرات	تنظيم الحكم بناء القدرات	بناء القدرات	بناء القدرات	

دعم إصلاحات بيئة الأعمال الإقليمية¹

من الأهمية بمكان أن تعمل وكالات التنمية العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الإقليمية (مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أم جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي): وذلك بهدف دعم تجانس ومواءمة عمليات الإصلاح فيما بين الدول الأعضاء ودعم التكامل بين أسواقها الإقليمية. وتلعب الهياكل الإقليمية دوراً مهماً في تحفيز ودعم الطلب على الإصلاح ما بين الدول الأعضاء والترويج للممارسات الجيدة والسياسات النوعية والقوانين واللوائح. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم الدعم لإجراء الإصلاحات من خلال المؤسسات العالمية ذات الصلة، مثل منظمة التجارة العالمية، لا بد من أخذه في الاعتبار.

دعم إصلاح بيئة الأعمال الوطنية

لا يمكن لوكالات التنمية الوطنية أن تتجاهل أهمية التعاون مع السلطة التشريعية والإصلاحيين والبرلمانيين وكبار الموظفين الرسميين، ورجال الأعمال ذوي العضوية في المنظمات الوطنية، ومنظمات العمال؛ حيث أن لهذا التعاون أثراً كبيراً على تحسين وتطوير سياسات

١- برجاء ملاحظة أن دعم الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية الإقليمية لن يتم التعرض لها بالتفصيل في هذه الإرشادات. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المؤتمرات التي عقدها اللجنة المانحة لتنمية المشروعات حتى الوقت الحالي، لا تملك إلا تغطية وجيزة ومحدودة شملها الاستطلاع والمسح الخاص بأنشطة المانحين على هذا المستوى. انظر الأوراق التي قدمت في مؤتمر أكرا ٢٠٠٧ الجلسة ١,٢ حول أولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

http://www.businessenvironment.org/dyn/be/besearch.details?p_phase_id=148&p_lang=en&p_phase_type_id3

الإصلاح الحالية والقوانين والأنظمة والسياسة العامة للنظر في بدائل وخيارات مختلفة تدعم عملية الإصلاح. ويمكن لبرامج الإصلاح الوطنية أن يكون لها تأثير كبير على بيئة الأعمال التجارية. وذلك من خلال تحسين مناخ المنافسة في الأسواق الوطنية، فضلاً عن تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وتطوير فعالية المنظمات الوطنية (العامة والخاصة)، وتعزيز سيادة القانون. وخلق الإطار التنظيمي الملائم للأعمال التجارية.

إن دعم وتيسير الإصلاحات على المستوى الوطني، ينطوي أيضاً على تيسير وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين القطاعين العام والخاص - بما في ذلك بذل جهود خاصة للتشاور مع النساء والأعمال والشركات غير الرسمية. ويتم ذلك لتحسين نوعية الحكم من خلال تزويد القطاع الخاص بفرصة التعليق والمراجعة والإشراف على الإصلاحات التنظيمية، مع العمل على تعزيز مستويات الشفافية والمساءلة.

الإطار (1): عملية إصلاح بيئة الأعمال في فيتنام ٢٠٠٥

في عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة فيتنام أنها ستقوم بمراجعة للإطار القانوني المنظم لقطاع الأعمال. وعن أنها ستدمج بين التشريعات الأربعة التي تنظم جميع أنواع الأعمال في قانونين شاملين يهدفان إلى مواءمة الإطار العام للاستثمار والأعمال التجارية، وإلى القضاء على العديد من أشكال التمييز بين العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضمان تنفيذ فيتنام لالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وذلك في إطار سعى فيتنام إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. حيث اعتمدت فيتنام قانوني الشركات والاستثمار - وكان ذلك في ديسمبر ٢٠٠٥، ودخلت هذه القوانين حيز التنفيذ بعد صدور اللوائح التنفيذية. وعلى مدى ثلاث سنوات، قامت مؤسسة التمويل الدولية، من خلال مرفق ميكوج الخاص بتنمية القطاع، بإنشاء شراكة مع الحكومة، ومجتمع الأعمال وغيرهم من شركاء التنمية لتوفير المساعدة التقنية الشاملة. وكان لهذا الدعم تركيز واضح على عمليات إصلاح وتغيير الانطباعات والصور الذهنية بين مجموعة من أصحاب المصلحة، ومن بينهم: مجتمع الأعمال، خبراء في السياسة، وسائل الإعلام، وبصورة خاصة مشرعو القوانين (أعضاء الجمعية الوطنية على وجه الخصوص). وامتد هذا المشروع متعدد الجوانب ليشمل المجالات التشريعية وعملية الإصلاح برمتها، من المساعدة في تطوير المبادئ الإرشادية للإطار القانوني، إلى بذل جهود الدعوة والمناصرة حتى صدور القوانين، وتقديم المساعدة التقنية لتطوير تنفيذ القرارات الصادرة لتنفيذ القوانين. والآن وبعد أن تم إصدار القوانين بالفعل، فإنها صارت تتجه إلى الاهتمام بعملية الرصد والمتابعة.

وفي خطوة ماثلة في عام ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة الفيتنامية أنها تريد مضاعفة عدد مؤسسات القطاع الخاص المسجلة من ٢٥٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٠، وكان من المتوقع أن هذه المشاريع الجديدة من شأنها أن تخلق ٢٧٠٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة وتساعد على زيادة كمية ونوعية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمساعدة من وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، ووكالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ASMED) في وزارة التخطيط والاستثمار، وفي إطار عملية تشاركية واستشارية عالية المستوى، تم إعداد وتطوير خطة عمل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، والتي تتألف من ٤٥ إجراءً محددًا، منها ٣٩ إجراءً تهدف إلى تحسين البيئة التنظيمية والإدارية). وقامت ASMED بتصميم برنامج لإصلاح تسجيل الأعمال التجارية على الصعيد الوطني والذي من شأنه أن يخلق نظام التسجيل الإلكتروني لتسجيل الأعمال التجارية والضرائب والإحصاءات، خفض تكلفة الدخول إلى الأسواق وممارسة الأعمال التجارية في البلاد، وفي إطار التعاون بين ASMED و ١٩ من الوزارات والإدارات والوكالات، تم تقديم المزيد من الدعم لإنشاء بوابة أعمال الحكومة الإلكترونية. www.business.gov.vn

دعم إصلاح بيئة الأعمال دون الوطنية

مع زيادة الصلاحيات التنظيمية للسلطات دون الوطنية، يغدو من المهم النظر في التباينات التي توجد عبر بيئات العمل دون الوطنية المختلفة (أي فيما بين الولايات الوطنية والإقليمية والمحلية). وفي حين أن العلاقات الإدارية والصلاحيات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية تختلف من بلد إلى بلد، فإن إصلاح بيئة الأعمال المحلية هو استجابة ضرورية لمنهجية الحكم اللامركزي. وقد يؤدي التحول إلى اللامركزية ونقل المسؤوليات التنظيمية للحكومات المحلية إلى نتيجة مفادها زيادة الحواجز والعوائق المكلفة في عمل الأسواق الداخلية. ويجب وضع ضمانات للمنافسة القوية وتفعيلها بحيث لا تنتج آثاراً وخيمة، نتيجة للمتطلبات التنظيمية الزائدة عن الحد وغير الضرورية. على المستوى دون الوطني، إن الحكومات المحلية يجب أن تكون لها نفس صلاحيات التنظيم الجيد والقدرة على اتخاذ الإجراءات، بذات مقدار صلاحيات الحكومات الوطنية إذا توافرت الرغبة والإرادة السياسية لأن تقوم بتنظيم الأعمال فيها على أساس معايير جيدة موحدة.

وبالنسبة للإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية دون الوطنية، فلا ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مجرد انعكاس محلي للوضع الوطنية، في كثير من البلدان، يمكن للحكومات المحلية ممارسة ضغوط كبيرة من أجل الإصلاح في إطار العملية السياسية الوطنية. وعلاوة على ذلك، يمكن تكرار القيام بذات الإصلاحات دون الوطنية واحدة بعد أخرى ومن مكان إلى آخر (انظر الإطار ٢). وينبغي أن تمثل الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية الفرعية والوطنية نوعاً من الاعتراف بأنها تستجيب للتنوع المحلي في بيئة الأعمال التجارية، فضلاً عن توافيقها مع صلاحيات القوى السياسية المسند إليها القيام بأعمال السلطات الحكومية دون الوطنية. ويمكن للإصلاحات على المستويات الوطنية ودون الوطنية أن تعمل على دفع عمليات التنمية، مثل برامج التنمية الاقتصادية المحلية، ويمكن استخدامها لتعزيز المنافسة بين الولايات القضائية دون الوطنية (على سبيل المثال في المدن)، والتي يمكن أن تكون مفيدة لبرامج الإصلاح. وينبغي لوكالات التنمية دعم جهود الإصلاح دون الوطني من خلال بناء وتعزيز النظم المحلية، وتطوير الإجراءات والمهارات لدى المؤسسات من أجل تحديد وإزالة العوائق الجديدة التي تقف حائلاً دون نمو الأعمال، والحد من المخاطر وتحسين المنافسة في الأسواق المحلية.

في بعض الحالات، يجب على وكالات التنمية دعم الإصلاحات في بيئة الأعمال على المستوى المحلي لأن الإصلاحات على المستوى الوطني قد يكون القيام بها عسيراً، أو لا يمكن ضمان استدامتها. إن عدم الاستقرار السياسي، وضعف الهياكل الوطنية أو كونها غير فعالة، تؤدي جميعاً إلى مستويات عالية من الفساد أو الافتقار إلى الحكم الرشيد على الصعيد الوطني، وهو ما دفع وكالات التنمية للعمل مع العديد من الهياكل دون الوطنية والمؤسسات القانونية ذات الاختصاصات المختلفة من تلك التي كانت أكثر انفتاحاً على الإصلاح.

الإطار (٢): تيسير إصدار تصاريح العمل وإجراءات الترخيص في أورموك سيتي بالفلبين

من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية في وحدات الحكم المحلي. قامت هيئة التعاون التقني الألمانية والإدارة الفلبينية للتجارة والصناعة بتأسيس «برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان التوظيف المستدام» والمعروف بـ SMEDSEP. وذلك بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة للتوظيف. ولقد قدم هذا البرنامج المساعدة التقنية لوحدة الحكم المحلي في مدينة أورموك لتيسير إصدار تصاريح العمل وعمليات إصدار التراخيص. وتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في ما يلي: رصد وتقييم التراخيص التجارية وتحسين الإجراءات المتبعة: تقديم توصيات بوسائل تؤدي لتحسين إجراءات الترخيص الحالية لتحقيق رضا العميل: تقديم الدروس المستفادة لوحدة الحكم المحلي المحددة لتشجيع الجهود المماثلة: التخطيط والتنفيذ والتقييم. ولقد استغرق العمل حوالي ١٨ شهراً (من ديسمبر ٢٠٠٤ إلى أبريل ٢٠٠٦). وحقق تطوراً تمثل في تقليص إجراءات عملية التسجيل للأعمال من ١٧ خطوة إلى ٥ خطوات فقط. وخفض الوقت المطلوب من ١٧ يوماً إلى يومين فقط. وأدى ذلك إلى ٢٥ في المائة زيادة في عدد الشركات المسجلة في أورموك من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦. ولقد منحت غرفة التجارة والصناعة الفلبينية مدينة أورموك لقب «أكثر مدينة صديقة للأعمال في منطقة فيساياس» في عام ٢٠٠٦. وتقوم المحافظات الأخرى ووحدات الحكم المحلي البلدية المختلفة في هذه المنطقة الآن بمراجعة نظم الأعمال لديها وإصدار التراخيص بحسب أنظمة جديدة تسترشد بخبرة مدينة أورموك العملية النموذجية. وبحلول نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، كان من المتوقع أن حوالي ٥٠ وحدة محلية جديدة أو ٢١ في المائة أو أكثر من وحدات الحكم المحلي ستمكن من تبسيط إجراءاتها بنجاح.

المصدر: www.smedsep.ph

وعند العمل على إصلاح بيئة الأعمال في المستوى دون الوطني. ينبغي على وكالات التنمية المحلية إشراك أصحاب المصلحة للتعرف على وجهات نظرهم في بيئة الأعمال. ومشاركتها النقاش لنتائج التقييم مع الحكومة والقطاع الخاص قبل النشر. وينبغي تحديد الحواجز وأسباب التمييز بين الجنسين ومعالجتها بطريقة حاسمة في مرحلة مبكرة. إن هذه الممارسة يمكن أن تكون مفيدة للمقارنة بين معايير التقييم الوطنية (مثل تلك الموجودة في تقارير البنك الدولي وتقريره الخاص بممارسة أنشطة الأعمال التجارية) وبين نتائج التقييم المحلية وجمع وتبادل المعلومات والتقارير عن إصلاح البيئة التجارية المحلية وعمليات الإصلاح التي تشارك فيها بالفعل السلطات دون الوطنية.^٧

^٧هناك أمثلة مفيدة من تقييمات وتقديرات بيئة الأعمال دون الوطنية تشمل مشروع ترتيب القدرة التنافسية للمدن الفلبينية:

<http://www.aim.edu/home/announcementc.aspxid=721>

ومؤشر التنافسية لمقاطعات فيتنام:

http://www.vnci.org/Xportal/Upload/docs/PCI_2006_Summary_Report.pdf

وسجل الأداء البلدي لأمريكا اللاتينية: <http://www.municipalscorecard.com>

دعم إصلاح بيئة الأعمال في قطاعات محددة^٨

هناك حاجة ماسة إلى عمليات إصلاح تشمل السياسات والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تقوم بدون داعٍ برفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وزيادة المخاطر أو الحد من المنافسة في قطاع معين من الصناعة. هذا المنهج لإصلاح بيئة الأعمال يسمح بالوصول لتحليل عميق من خلال هذه القطاعات التي تكون هي الأكثر استراتيجية للتنمية الوطنية أو النمو الاقتصادي الصالح الفقراء.

إن السياسات والمؤسسات التي ترتبط بقطاعات محددة، تعد من العوامل الهامة لرفع الأداء الاقتصادي. ولذلك، ومن خلال تقييم قطاعات معينة، فمن الممكن تحديد الروابط السببية بين بيئة الأعمال التجارية وأداء الشركات.^٩ إن دعم الإصلاحات في بيئة المشروعات في قطاع بعينه يمكن أن يكمل ويعزز تأثير القطاع الخاص. وكذلك مبادرات تنمية قطاع فرعي أو قطاعات أخرى مثل تعزيز مبادرة التكتلات الصناعية. كما قد تكون الآثار التي تصب في صالح الفقراء، من خلال بيئة الأعمال الزراعية، على وجه الخصوص هي الأكبر والأعمق دون غيرها.^{١٠}

المجالات الوظيفية ومستوياتها المتنوعة

ضمن المستويات العديدة لإصلاح بيئة الأعمال المشار إليها أعلاه، هناك عدد من المجالات الوظيفية التي لها تأثير مباشر على وضعية بيئة عمل المشاريع الخاصة. وقد تم حتى الآن نشر أدلة ومناهج عمل وكتيبات إرشاد حول العديد من هذه المجالات الوظيفية، منها على سبيل المثال، ما يتناول كيفية تبسيط عمليات التسجيل في المستويات الوطنية ودون الوطنية.^{١١} وتشمل المجالات الوظيفية للإصلاحات في بيئة الأعمال ما يلي:

أ - تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال وإصدار التراخيص:

ب - تحسين السياسات الضريبية والإدارة:

ج - تحسين وسائل الحصول على التمويل:

د - تحسين قوانين العمل والإدارة:

٨- لم تتم معالجة قضايا الإصلاح بالتفصيل في هذه الإرشادات، بسبب تنوعها. كما يرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن مؤتمرات اللجنة المانحة لتنمية المشروعات حتى الآن لم تتضمن قدرًا وافرًا من المعلومات والتفاصيل الدقيقة حول هذا الموضوع.

٩- انظر على سبيل المثال:

[www.fias.net/ifcext/fias.nsf/AttachmentsByTitle/IndustryLevelAnalysis/\\$FILE/Industry+level+analysis+-+the+way+to+identify+binding+constraints+to+growth.pdf](http://www.fias.net/ifcext/fias.nsf/AttachmentsByTitle/IndustryLevelAnalysis/$FILE/Industry+level+analysis+-+the+way+to+identify+binding+constraints+to+growth.pdf)
www.mckinsey.com/mgi/rp/CSProductivity

١٠- انظر على سبيل المثال:

www.dfid.gov.uk/pubs/files/growth-poverty-reportfand.pdf: www.povertyfrontiers.gov
www.oecd.org/dac/poverty

١١- انظر على سبيل المثال:

www.dfid.gov.uk/pubs/files/growth-poverty-reportfand.pdf: www.povertyfrontiers.gov
www.oecd.org/dac/poverty

هـ - تحسين جودة الحكم التشريعي:

و - تحسين ملكية الأراضي، والسجلات والإدارة:

ز - تبسيط وتسريع الوصول إلى المحاكم التجارية، وآليات تسوية المنازعات:

ح - توسيع عمليات إصلاح القطاع الخاص والعام، وتعزيز الحوار بينهما مع التركيز بشكل خاص على الفاعلين غير الرسميين، وبشكل خاص النساء:

ط - تحسين فرص الحصول على المعلومات عن السوق.

وينبغي إيلاء الاهتمام لإزالة العوائق (أي إصلاح الحزمة الحالية من السياسات والقوانين واللوائح). وكذلك طريقة الحكومة في طرح ومناقشة المهام والوظائف والترتيبات العامة (تدقق التشريعات) - انظر الإطار ٣. وفي معظم البلدان، تواجه الشركات المئات من الأنظمة واللوائح والتشريعات المعقدة. وفي الواقع، فإن العدد الحقيقي لهذه التشريعات في كثير من الأحيان هو غير معروف على وجه الدقة، وتحاول جهات عديدة التقليل من حجم هذه الظاهرة إلى حد كبير. ولكن يمكن لوكالات التنمية مساعدة الحكومات الشريكة من أجل تبسيط هذه اللوائح التجارية التي تشكل عائقاً رئيسياً لقطاع الأعمال يقف ضد إحداث النمو وإضفاء الطابع الرسمي على غير الرسمي منها. وينبغي أن تتم زيادة الوعي بضرورة الإصلاحات في بيئة الأعمال بحيث تراعي التمايزات بين الجنسين وتدعم الحكومات الشريكة في تصميم السياسات المناسبة. ومع ذلك، فإن التحدي المتمثل في الإصلاح المستدام لا يتعلق باختبار عدد محدود من التراخيص أو بتبسيط الأنظمة القائمة. وفي حين يمكن أن تكون هذه هي أولى الخطوات المفيدة، فإنه لا بد من إصلاح نظام تسجيل الأعمال التجارية وتغيير الحوافز التي تدفع الحكومات في كثير من الأحيان لتنظيم الأعمال بطريقة معقدة ومكلفة كوسيلة جديدة لرفع مستوى الرسوم وجلب عائدات جديدة لميزانيتها.

الإطار (٣): التنظيم الأفضل من أجل تحقيق النمو - تحسين إطار إدارة الحكم في مجال الاستثمار

يدعم برنامج «التنظيم والتقنين الأفضل من أجل النمو» الوصول إلى درجة من تنظيم الأعمال التجارية في البلدان النامية بشكل يحد من التكلفة ويخفف المخاطر عن طريق تكييف الأعمال والتواصل مع أفضل الممارسات تبسيط الإجراءات التنظيمية. ومنتجات هذا البرنامج تشمل: تأسيس نظام فعال لإدارة النظام. وبناء المؤسسات لدراسات التنظيم الجيد؛ والارتقاء بجودة اللوائح القائمة وتحسين جودة اللوائح الجديدة. ويتناول البرنامج ثلاثة جوانب للإصلاح التنظيمي:

- أ- العوائق المباشرة - الحزمة الحالية من السياسات والقوانين واللوائح.
- ب- الطريقة التي تتعامل بها الدولة عندما تنظر في السياسات والقوانين والأنظمة والتشريعات الجديدة وكيفية أداء المهام العامة (أي تدفق التشريعات).
- ج - المؤسسات المسؤولة عن إعداد وتدقيق مشروعات اللوائح الجديدة وقيادة برنامج وأجندة الإصلاح التنظيمي.

تحتاج وكالات التنمية إلى العثور على المضيف المؤسسي Host المناسب لإدارة الإصلاح التنظيمي - وهي في العادة المؤسسة التي تخصص فريق عمل لهذه الأنشطة. وتحدد الالتزامات الواجب الوفاء بها من أجل تحقيق الإصلاح. وينبغي أن تعمل برامج الإصلاح مع وكالات الدعم الرئيسية، مثل أجهزة التدريب على إدارة المؤسسات المحلية لتقديم التدريب الأساسي حول أفضل الممارسات لأعضاء البرلمان والموظفين التقنيين الذين يمكنهم القيام بدور حاسم في صياغة ودراسة القوانين واللوائح الجديدة بإمعان.

وعند اقتراح إصلاحات في مجالات وظيفية محددة، فإن الروابط بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية - بما في ذلك أثر النوع (الجنس Gender) - يجب أن تؤخذ في الاعتبار في مجال المقايضات التي يتم النظر فيها. وفي هذه الحالة فإن المخاوف بشأن التكاليف الاجتماعية والبيئية والفوائد والعوائد المتوقعة لا تقل أهمية عن الاهتمام بالتأثير المتوقع على الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعمل الإصلاحات التي تؤثر على بيئة الأعمال التجارية والقوانين ذات الصلة على إحداث التوازن بين الحاجة لتخفيض تكاليف الالتزام لتلبية حماية العمال وضرورة الحفاظ وتحسين الحماية المقدمة للعمال بما في ذلك حقهم في الحماية والرعاية الاجتماعية.

ونصح وكالات التنمية بالنظر في الوسائل التي يمكن أن تدعم استحداث أو تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لتحسين العمليات التنظيمية، وتوفير قناة للاتصالات أكثر فعالية لمؤسسات الأعمال التأسيسية). المنافع المحتملة الناشئة عن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تأتي بمثابة جزء من مبادرة أكبر لتبسيط الإجراءات التنظيمية، تشتمل على بعض أو كل ما يلي:

أ- زيادة كفاءة العمليات التنظيمية التي تم إصلاحها:

ب- تقليل نطاق الفساد الرسمي:

ج - تحسين توافر المعلومات والشفافية:

د - تقليص العقوبات التي تحول دون التحول إلى الاقتصاد الرسمي:

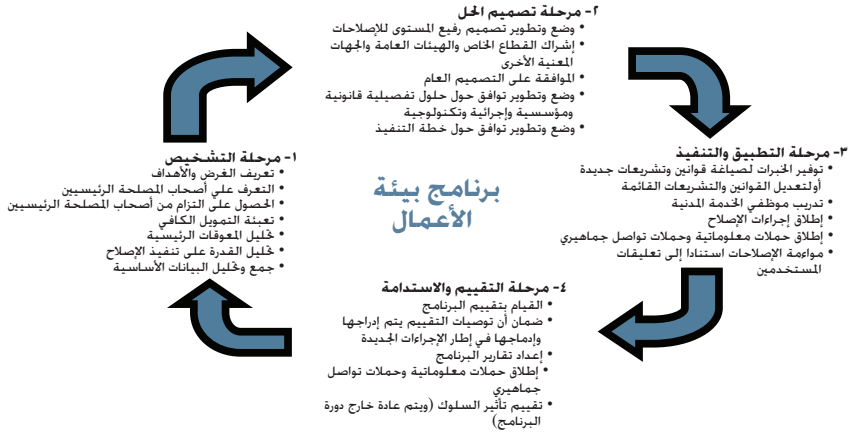
هـ- زيادة الالتزام الضريبي وتوليد الدخل الحكومي:

و- تحسين وتيسير وإيجاد مشاريع استثمارية جديدة.

مراحل الدورة البرامجية في دعم إصلاح بيئة الأعمال

يمكن تصنيف برامج إصلاح بيئة الأعمال العديدة في إطار دورة برامجية من أربع مراحل (انظر الشكل ٤). هذه المراحل تأخذ اعتبارات التنمية في تصميم التدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وفقا لمختلف التحديات والأولويات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. الروابط بين كل مراحل دورة حياة البرنامج حرجة وأساسية. على سبيل المثال، تؤدي نتائج عمليات تقييم البيئة التجارية إلى التأثير في اتجاه تصميم برامج الإصلاح. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن النموذج المفاهيمي المعروض أمامنا هنا لا يعكس بالضرورة عملية الإصلاح في جميع الحالات، إذ أن تسلسل الخطوات قد يتغير أو يتبدل، كما يمكن القيام بمرحلتين في وقت واحد معا.

الشكل ٤: مراحل الدورة البرمجية في دعم إصلاح بيئة الأعمال



المرحلة ١: التشخيص: تقييم بيئة الأعمال

لقد استثمرت وكالات التنمية بشكل كبير في تطوير الأدوات اللازمة لتقييم بيئة الأعمال التجارية. وهناك الآن ما يزيد على ٣٠ من استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها لتقييم جوانب الأعمال التجارية.^{١٢} هذه الأدوات في حد ذاتها قد تولد طلبا على الإصلاح إذا كانت الأدلة حول التكاليف والمزايا المحتملة يمكن أن يتم عرضها بشكل واضح أمام مختلف الأطراف والفاعلين. وقد ثبت أيضا أن استخدام آلية التصنيف يجعلها أداة فعالة في توليد الطلب على الإصلاح. وهذا الاستخدام يمكن له أن يكون فعالا على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني.^{١٣}

ويجري استخدام تشخيص بيئة الأعمال لتحديد أولويات الإصلاح؛ بهدف تحديد المقاصد والأهداف المستقبلية لبرامج دعم الإصلاح. ومنها كسب التزام الشركاء في البرنامج بالعمل من أجل تنفيذ وتطبيق الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية. وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وعوامل التغيير في بيئة الأعمال التجارية. مما يخلق طلبا على الإصلاح. وجمع بيانات خط الأساس في مقابل أي نتائج يمكن قياسها بالنسبة لبرامج الإصلاح. وينبغي لوكالات

١٢- للحصول على قائمة أدوات التشخيص. انظر:

www.businessenvironment.org/dyn/be/besearch.details?p_phase_id=69&p_lang=en&p_phase_type_id=1

١٣- على سبيل المثال كما في التصنيف الوطني. انتقل إلى: www.besnapshots.org.

www.DoingBusiness.org;

www.ebrd.com/country/sector/econo/surveys/beeps.htm

وعلى سبيل المثال كما في التصنيف دون الوطني. انتقل إلى:

www.businessenvironment.org/dyn/be/docs/118/Session1.2.Paper1.2.1HorNguyen.pdf

التنمية استخدام أحدث المعلومات المتاحة المتعلقة بالتشخيص لتحديد القيود وتحديد أولويات الإصلاحات في بيئة الأعمال قبل النظر في إجراء عملية منفصلة بهدف التشخيص. وفي ظل بيئة تنظيمية معقدة ومجزأة. هناك احتمال وارد أن أصحاب المصلحة قد لا يكونون قادرين على رؤية الصورة الكبيرة بسهولة. ومن المرجح أنه ستكون هناك حاجة إلى تغييرات أكثر في قانون أو نظام أو إجراء من أجل تحقيق نتائج ذات مغزى. إن رسم العملية الحالية من البداية إلى النهاية يسمح بأن يصل أصحاب الشأن إلى معرفة المعوقات الحقيقية والإضافية لتحسين فهمهم لنطاق واسع من الإصلاحات المطلوبة.

وينبغي لوكالات التنمية دعم وبناء قدرات كل من الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في البلدان الشريكة للاضطلاع بتقييماتها الخاصة لبيئة الأعمال. وينبغي استخدام الخبرات المحلية من مراكز الأبحاث والشركات الاستشارية والجامعات إلى أقصى حد ممكن. وينبغي نشر النتائج التي يتم التوصل إليها حول بيئة الأعمال التجارية. ومع ذلك فإنه من المهم العمل عن كثب مع الحكومات في هذه العملية وضمان التزام المسؤولين الحكوميين بتخصيص جزء من الوقت للنظر في نتائج التقييم. وتحديد استجاباتهم لهذه النتائج. وإذا ما أُدبرت هذه العملية بشكل صحيح. يمكن ضمان أن المسؤولين الحكوميين (الذين قد يشعرون بالاستياء في البداية أو لا يتفقون مع النتائج غير المواتية) سوف يصبحون شركاء في عملية إصلاح يمكن من خلالها تحديد المشاكل التي تواجه بيئة الأعمال بحيث تُناقش وتُعالج من خلال برامج الإصلاح.

المرحلة ٢: تصميم برامج دعم الإصلاح

يتعين على وكالات التنمية الاستفادة من المعرفة المحلية عند تصميم برامج دعم الإصلاح لكسب ثقة واحترام أصحاب المصلحة. وليس الهدف فقط هو المشاركة في أفضل الممارسات الدولية. ولكن أيضا لأن إدراك وتحديد المشكلات استنادًا إلى الخبرة المحلية بمثابة أمر حاسم في بناء حالة من التوجه نحو الإصلاح وصياغة استراتيجية الحل. إن تحديد المشاكل التنظيمية المحلية والتعرف على نتائجها يوفر لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذخيرة والقدرة والاستعداد لدعم جهودهم الإصلاحية.

وعند تصميم برامج دعم الإصلاح. يكون من المهم توقع النتائج المحتملة للإصلاح. سواء أكانت النتائج هي المرجوة أم لا. وينبغي أن تدرج هذه المعلومات في تصميم نظام الرصد والتقييم السليم الذي يحدد كيفية قياس النتائج الرئيسية. وكذلك نتائج ومؤشرات قياس الأثر. ويشمل ذلك النتائج الاجتماعية لأنها تؤثر على الشركات المملوكة للنساء والعمال بشكل أساسي. فضلا عن النتائج البيئية لأنها تؤثر على استخدام الموارد الطبيعية.

المرحلة ٣: تنفيذ برامج دعم الإصلاح

ينبغي تنفيذ برامج دعم الإصلاح بطريقة مرنة وذات قدرة على الاستجابة للطلبات الجديدة والظروف المتغيرة. ولأن إصلاح بيئة الأعمال عملية مستمرة، فإنه من المهم ضمان استمرار الإصلاحات على المدى الطويل. إن الاستدامة هي ذلك العامل الذي يشير إلى قدرة الشركاء في برنامج ما (على سبيل المثال، الحكومة أو القطاع الخاص) على مواصلة الإصلاحات الجارية. بل والشروع في الجيل القادم من الإصلاحات. ومؤشر على القدرة على رصد التقدم المحرز وإدارة الإصلاحات عندما يتم سحب دعم وكالة التنمية. وتأتي استدامة نتائج برامج الإصلاح من العناصر التالية:

- أ - بناء القدرات وقدرة المنظمات ذات الصلة (على سبيل المثال، الحكومات والوزارات ومنظمات رجال الأعمال، والوكالات التنظيمية):
- ب - التأكد من أن جدول أعمال الإصلاح والعمليات الجارية في إطارها بحوزة شركاء البرنامج المحليين:
- ج - زيادة الحوار والنقاش العام لزيادة على الطلب على الإصلاح. وهذا يتضمن - ولكن ليس على سبيل الحصر - تدعيم الحوار بين القطاعين العام والخاص:
- د - تغيير المواقف والأفكار المسيطرة على العقول بحيث يصبح لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين إرادة حقيقية لإصلاح بيئة الأعمال:
- هـ - تحسين الشفافية في الإدارة العامة:
- و - تعزيز المساءلة من قبل الحكومة لأصحاب المصلحة الرئيسيين:
- ز - وضع خطة مالية لضمان كفاية الموارد في المستقبل.

إن أفضل وسيلة لضمان الاستدامة في إصلاح بيئة الأعمال: هي العمل باتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على واحد من أشكال رصد بيئة الأعمال التجارية أو الانخراط في مراقبة القطاعين العام والخاص. إن منظمات من هذا النوع يمكن أن تقوم بعملية تقييم بيئات الأعمال بشكل منتظم؛ ومتابعة نتائج وآثار وتداعيات الإصلاح. وتحديد مدى الطلب على إجراء إصلاحات في المستقبل. وتوفير التدريب والمشورة والمعلومات لكافة الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح.

المرحلة ٤: رصد وتقييم برامج دعم الإصلاح

إن الرصد السليم ونظام التقييم المناسب. يعتبران بمثابة أمر ضروري لنجاح برامج دعم الإصلاح في بيئة الأعمال. وينبغي لهذا النظام أن يحمل مؤشرات واضحة المعالم تستطيع قياس مخرجات البرنامج وتتمكن من الربط بشكل واضح بين المدخلات والمخرجات وأثرها على الحد من الفقر.

وبحكم التعريف. فإن «برامج دعم إصلاح بيئة الأعمال» ليست برامج للإصلاح في حد ذاتها - فهي تدعم جهود الإصلاح الآتية من شركاء البرنامج. وبالتالي. فمن الضروري النظر في أداء البرامج من حيث تأثيرها على شركاء البرنامج بهدف تقييم بيئة الأعمال التجارية. وتصميم وتنفيذ الإصلاحات. إن رصد الإصلاحات في بيئة الأعمال يساهم في الإسراع من عملية التعلم لدى الحكومات من خلال إدراك أسباب النجاح والفشل. ويمكن لوكالات التنمية مساعدة الحكومات الشريكة لتصبح أكثر قدرة على الوصول للنتائج ولتقوم بتحسين المساءلة والشفافية في جهود الإصلاح من خلال استخدام نظم الرصد.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتقييم أثر إصلاح بيئة الأعمال. وهذا يشمل تقييم تأثير إصلاح بيئة الأعمال على تنمية المشروعات وفرص العمل وتحقيق النمو لصالح الفقراء. فضلا عن أثر ذلك على المجموعات الخاصة مثل الشركات والمؤسسات غير الرسمية التي تملكها النساء. وينبغي أن يتم ذلك في إطار شراكة مع الحكومة والقطاع الخاص من أجل زيادة الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف. وفي كثير من الحالات فإنه من المستحيل قياس أثر برنامج واحد منفرد يهدف إلى دعم الإصلاح على الحد من الفقر لأن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على هذا الهدف في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن وكالات التنمية يمكن أن تكون دقيقة حيال الآثار التي يُتوقع لها أن تحققها من خلال برامجها. وكيف أن هذا يمكن هذه الهيئات والوكالات من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقا. انظر القضية الخلافية رقم (١).

مبادئ دعم إصلاح بيئة الأعمال

المبدأ ١: اعتماد مقاربة منهجية للإصلاح

ينبغي لوكالات التنمية العمل على اعتماد مقاربة منهجية لإصلاح بيئة الأعمال إلى أقصى حد. ولا بد أن يتم النظر والبحث في النظام برمته. بما في ذلك جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة، وتحديد «قواعد اللعبة» والعناصر والسمات الثقافية والاجتماعية. والعناصر الأساسية الأخرى ذات الصلة. مثل الحزمة المتوافرة من لوائح وعمليات الإصلاح في كل حالة.^{١٤} ومن المهم أن ندرك أن هناك الكثير من الفوائد وكذلك التكاليف المرتبطة بالتشريعات والقوانين واللوائح. وعلينا التعرف على الضمانات اللازمة لحماية البيئة والعمال على سبيل المثال. وفي نظام تفاعلي للتغيير سنجد أن التغيير في نطاق ما يؤثر بالتبعية على احتمالات الإصلاح في مجالات ونطاقات أخرى. إن الإصلاح ليس عملاً يحدث مرة واحدة، ولكنه عملية مستمرة تشمل التكيف مع التحديات الجديدة والتغييرات المستجدة. ويشتمل هذا الإصلاح أحياناً على نطاقات محددة نسبياً وضيقة الأفق أو على الإصلاحات الجزئية تماماً. وعلى تلك التي تنطوي على قدر من التجربة والخطأ (على سبيل المثال، ما نسميه الإصلاحات الرائدة). فضلاً عن إجراء إصلاحات أكثر شمولاً في نطاقات أوسع. وهناك في كثير من الأحيان عناصر تمارس الضغط على وكالات التنمية لإصلاح جزء واحد من هذا النظام من أجل تحقيق نتائج سريعة وقابلة للقياس. ولكن في الواقع، قد يكون من المهم إصلاح أجزاء أخرى من النظام هي على نفس القدر من الأهمية. إن تنفيذ وتطبيق الإصلاحات هو عنصر مهم ولكنه في كثير من الأحيان لا يحظى بالاهتمام الواجب في برامج الدعم. وفي حين أن دعم وكالات التنمية للإصلاحات التي تحقق المكاسب السريعة يمكن أن يكون مفيداً في تأسيس دعم الإصلاحات، فإن النجاح والاستدامة في مجال الإصلاح غالباً ما يكون نتاجاً لمنهج متكامل من التعامل مع المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص.

المبدأ ٢: الفهم والاستجابة للاقتصاد السياسي للإصلاح

ترتبط العمليات الجارية في مجال إصلاح بيئة الأعمال ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد السياسي للتغيير. ويشمل هذا وضع نظام للمساءلة والحكم تمارسه الدولة وتخضع له، ويحدد إلى أي مدى هي دولة منفتحة أو تخضع لنظام حكم متزمت وتسلطي. وإلى أي مدى تفتح عمليات صنع السياسة بها على الخضوع للتأثير برؤى مختلف الأطراف الاجتماعية. ويأتي ذلك لأن إصلاح بيئة الأعمال هو في الأساس عملية تخضع للمنافسة السياسية وتتفاعل معها. ولا توجد في هذا السياق صيغ يمكن استيرادها من أماكن أخرى. إذ أن لكل مجتمع خصوصيته في هذا المجال. ومن حق كل مجتمع أن يحدد التسوية السياسية التي تناسبه والتي تستوعب أفضل الأفكار

١٤ - مناقشة تأثير الثقافة في عمليات الإصلاح. انظر:

والمصالح المتنافسة فيه. ومن ثم العثور على حل مناسب من الناحية التقنية مع تلك التسوية السياسية. ويمكن لوكالات التنمية دعم هذه العمليات مع بيان وإدراك الدروس المستفادة من البلدان الأخرى التي يمكن تكيفها بحسب هذا السياق. وكذلك من خلال تشجيع تمتع المداومات بالشفافية (أي اعتماد سياسة الإعلان عن القرارات). وهي عملية تقوم على الإنصاف بحيث يستطيع الذين يمثلون مصالح الفقراء أن يكونوا قادرين على التأثير بنفس مقدار أولئك الذين يمثلون مصالح الأغنياء والأقوياء.

وسوف حين لحظات يتجه فيها بعض أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين إلى مقاومة مقترحات الإصلاح؛ لأنهم لا يدركون مزاياه وفوائده. ولأنهم يميلون إلى بقاء الأشياء كما هي. أو لأن لديهم ما يجعلهم يخشون التغيير. أو لأنهم يستفيدون من الوضع الراهن. وهكذا. فإن التحدي المتمثل في الإصلاح هو ما يتعلق ببناء تحالفات لإصلاح فعال والحصول على أفضل إصلاح يمكن الوصول إليه مع معالجة المعارضة الناشئة. ويمكن لوكالات التنمية الاستجابة لمقاومة الإصلاح من خلال إدراك مصدر المقاومة ولماذا تنشأ. ثم زيادة الوعي وتعزيز فوائد الإصلاح. ويتوجب تعزيز التحالفات بين أولئك الذين يؤيدون الإصلاح - وهذا هو هدف بناء الدوائر المؤيدة والداعمة والفاعلة من أجل التغيير. واستخدام المنظمات الإقليمية لدعم التغيير. وتعزيز مستويات أوسع وأعمق للحوار بين القطاعين العام والخاص. وقد يشمل ذلك إقامة أنشطة لمناقشة وتصميم الإصلاحات والتي ينبغي أن يُنظر إليها في السياق الأوسع للاقتصاد السياسي - فمثل هؤلاء الفاعلين هم الذين يطلقون الطاقات التي تستهدف الإصلاح ويشجعون على تعزيز الطلب المتزايد على الإصلاح. هذه الأنواع من التغييرات تقوم بالفعل بمساعدة البلدان النامية وحكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للتغلب على العوائق القائمة في نظام الحكم. وبينما لا يمكن لوكالات التنمية تغيير الاقتصاد السياسي للبلد. إلا أن وجود فهم أفضل لهذه القضايا من شأنه تحسين تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح.

المبدأ ٣: الاستجابة وتحفيز الطلب على الإصلاح والعوامل الدافعة إلى التغيير

تستجيب وكالات التنمية للطلب المحلي على الإصلاح عن طريق إضافة قيمة إلى عمليات الإصلاح من خلال المساعدة التقنية والتمويل والتدريب وغيرها من أشكال نقل المهارات. فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات. ويمكن أن تؤثر أيضا على اتجاه وسرعة التغيير عن طريق تعبئة واستغلال العوامل الدافعة للتغيير. هذه هي القوى التي تعمل على توسيع فرصة الإصلاح في الاقتصاد السياسي للبلاد. وتشمل العوامل الدافعة للتغيير قيادة سياسية قوية. وظهور أزمة سياسية أو اقتصادية. وعمليات العولمة. والطلب على زيادة القدرة التنافسية. وفي معظم الحالات. هناك مزيج من الدوافع التي تساهم في تغيير الوضع. وليس مجرد حدث واحد. إن الاستغلال الاستراتيجي لدوافع مختلفة تدفع باتجاه برامج متتالية من التغيير هو مفتاح نجاح الإصلاح المستدام.

وينبغي لبرامج دعم الإصلاح أن تؤدي إلى تعظيم الفرص التي تنبع من الدعوات الأوسع للإصلاح. كما هو الحال عندما يتم انتخاب حكومة جديدة. ويمكن في الواقع، أن يتجه التغيير السياسي وبعض أزمات السياسات لتوفير فرص للمضي قدما في إصلاحات جريئة في بيئة الأعمال التجارية. ومع ذلك، هناك أوقات لا يكون فيها هذا المطلب واضحا أو ربما يكون ضعيفا. وفي مثل هذه الحالة، يمكن لوكالات التنمية أن تعمل لحفز الطلب. ومع ذلك، فإنها يجب أن تركز على ألا تفرض المزيد من القيود. من بين أكثر الوسائل فعالية في حفز زيادة الطلب على الإصلاح:

- أ- تكليف عدد من الجهات المتخصصة بإجراء بحوث وتقييمات لبيئة الأعمال وتسهيل مناقشة عامة واسعة النطاق للنتائج.
- ب- القياس والمقارنة بين بيئات العمل في مختلف البلدان وكذلك عبر المناطق دون الوطنية (على سبيل المثال، بين الريف والمدن) - وخلق بيئة تنافسية بالشكل الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى الإصلاح.
- ج- بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين، مثل المنظمات الممثلة للقطاع الخاص، والشركات الاستشارية ووكالات البحث لتحديد أولويات الإصلاح في بيئة الأعمال والدعوة للتغيير.
- د- تحديد الأثر الاقتصادي للعيوب والتشوهات القائمة في بيئة الأعمال بالشكل الذي يدعم وسائل الإعلام في طرح هذه القضايا وخلق الحوار بشأن السياسات. وفي نفس الوقت دعم أولويات جدول أعمال إصلاح السياسات.
- هـ- مساعدة صانعو السياسات على التعلم من تجارب البلدان الأخرى والاسترشاد بها من خلال جولات دراسية وبرامج تدريبية. وإقامة الشبكات الإقليمية وتبادل المعلومات.
- و- خلق فرص للحوار بين القطاعين العام والخاص. تسمح لمجتمع الأعمال بالحصول على خبرات متبادلة حول بيئة الأعمال.
- ز- خلق الفرص أمام المستثمرين الأجانب لتقديم خبراتهم في مجال بيئة الأعمال لصناع السياسات الحكومية.

وغالبا ما يكون ضرورياً بالنسبة لوكالات التنمية إدراك أهمية الأفراد الذين قد يصبحون دعاة للتغيير. سواء كانوا ممثلين للحكومة أو القطاع الخاص. إن العمل مع الأفراد الذين يمكنهم

حفيز وتعبئة جهود الإصلاح أمر مهم، ولكن يستحسن أن يتم توسيع مجال وإضفاء الطابع المؤسسي على التعامل مع الأفراد.

القضية الخلافية (٣): هل يجب على وكالات التنمية مجرد الاستجابة فقط لمطلب الإصلاح أم هل ينبغي عليها أن تساهم أيضا في خلق الطلب عليه؟

في عالم مثالي، ستستجيب وكالات التنمية فقط لمطالب الشركاء المنخرطين معها في البرنامج. ولكن بدلا من ذلك، تشارك وكالات التنمية في الارتباك الحيوي بين الاستجابة للطلب ودعم المبادرات التي تخلق الطلب على إصلاح بيئة الأعمال. وليست كل وكالات التنمية تعمل بصورة سلسلة ومريحة مع هذا الارتباك ولسنا نتفق جميعا على الحد الفاصل بين حفز الطلب على الإصلاح وبين الاستجابة له. وننصح وكالات التنمية بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء في البرنامج لمساعدتهم على امتلاك رؤية أوسع لعمل إصلاحات ذات تأثير على البيئة الاقتصادية يمكن أن تخلق تغييرا حقيقيا. وينبغي لها أن تتعرف على إيجابيات وسلبيات الإصلاح ومساعدة شركائها على تحدي الإصلاحات التي هي في متناول اليد من الناحية الفنية والتقنية. ومن الناحية السياسية والمؤسسية. ويمكن لوكالات التنمية مساعدة شركائها في وضع الأسئلة الصحيحة حول أنواع الإصلاحات اللازمة، بدلا من أن تقدم لهم إجابات لأسئلتهم.

القضية الخلافية (٤): هل يتعين على وكالات دعم التنمية أن تقوم بدعم الأفراد أو دعم المؤسسات؟

ليست لدى كل وكالات التنمية تصورات واضحة حول ما إذا كان الاستثمار في قيادة الإصلاح ينبغي أن يشمل الأفراد أم المنظمات أم كليهما. هناك مخاطر في دعم واحد أو اثنين من مسؤولي الحكومة الاصلاحيين بدلاً من دعم أوسع لكامل المؤسسة التي يعمل بها هؤلاء المسؤولين. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات يمكن فيها لهؤلاء الأفراد أن يكونوا قادة لجهود الإصلاح داخل المنظمات. وهذا يمكن أن يكون بمثابة استراتيجية هامة عندما لا يعرض أحد استعداداته لإجراء إصلاحات. ويمكن أن يكون هناك أيضا خطر في الاستثمار في التدريب والتوعية للمسؤولين الحكوميين الذين ينتقلون في نهاية المطاف إلى وكالة أو جهاز أو وزارة مختلفة لا علاقة لها بهذا المجال. وبالتالي لا تصبح هذه القيادات قادرة على المشاركة في أنشطة الإصلاح.

المبدأ ٤: ضمان الملكية المحلية والإشراف على جهود الإصلاح

يفترض في وكالات التنمية أن تكون غير متحيزة عند قيامها بدور الوساطة. وبالتالي تحشد مختلف أصحاب المصلحة في مجال إصلاح بيئة الأعمال. وينبغي لأصحاب المصلحة المحليين حتمل المسؤولية الكاملة عن تصميم وإدارة برامج إصلاح بيئة الأعمال. ففي حين تقوم وكالات التنمية بتوفير الدعم والعمل مع هذه الجهات المعنية، فإنه ينبغي لها أن تمتنع عن التدخل في

جهود الإصلاح الرائدة التي يقوم بها أصحاب المصلحة أنفسهم أو التدخل في برنامجهم. ومن المهم لضمان نتائج مستدامة على المدى الطويل. أن تكون لدى الحكومة الوطنية والقطاع الخاص السيطرة الكاملة على عملية إصلاح بيئة الأعمال التجارية.

كما أن الرقابة التنظيمية هي عامل رئيسي في ضمان الملكية المحلية لجهود الإصلاح. بينما ثبت أن وجود مسؤول رفيع المستوى في مركز مهم بالحكومة أو لجنة رفيعة المستوى. وخضوعه للمساءلة أمام المركز يمثل عامل نجاح في إصلاح بيئة الأعمال التجارية. من المهم أيضا أن تكون الرقابة التنظيمية ومكونات السلطة الإدارية منتشرة في منظومة جهاز الحكومة بشكل كامل. كما أن تشجيع مشاركة ممثلين من القطاع الخاص (بما في ذلك مخلو سيدات الأعمال). وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في هياكل وعمليات المراقبة هو من الأمور المهمة كذلك.

المبدأ ٥: تعزيز دور وقدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين

إن إدراك من هم أصحاب المصلحة المحليين والتعرف إليهم. وتطوير قدراتهم على المشاركة في إصلاح بيئة الأعمال: أمر بالغ الأهمية لإجراء إصلاحات ناجحة ومستدامة. ويمكن أن تشمل هذه العملية تعزيز دور وقدرة أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومنظمات العمال وغيرها من هياكل المجتمع المدني أيضاً. فضلاً عن دعم الحوار والدعوة إلى بناء القدرات أو تدعيم قدرة الوكالات الحكومية على إدارة برامج الإصلاح. وفي حين أن تنمية القدرات فيما بين أجهزة الدولة تعد استجابة مشروعة ومفيدة لوضع الدول الفاشلة أو الضعيفة كمحاولة للإفلات من هذا المصير. فإن العمل مع شركاء البرنامج الآخرين مثل القطاع الخاص هو بنفس القدر من الأهمية. وبالمثل. فإن الدول الأكثر قوة والمتدخلة. غالباً ما يكون من الضروري مواجهتها من خلال ذلك التوازن الذي يتم إنشاؤه بواسطة القطاع الخاص وغيره من جماعات المجتمع المدني. وغالباً ما يكون ذلك ضرورياً لدعم دمج عمليات الإصلاح التنظيمي في نظم الحكم أو البرلمان. ومع ذلك. ففي حين ندرك أن تنمية القدرات هو أمر مهم. فإنه لا ينبغي لوكالات دعم الإصلاح أن تساعد أجهزة الدولة التي تسعى إلى مجرد إحلال مصطنع لهياكل التنظيم الذاتي. بحيث تحل محل الآليات القائمة على السوق (على سبيل المثال. نظم الاعتماد. ونظم إصدار الشهادات. وعضوية الهيئات المهنية). وينبغي لوكالات التنمية دعم التغيير الثقافي فيما يخص الإصلاحات التجارية الجارية. مثل ما يحدث من خلال تشجيع ثقافة التمركز حول العميل التي تدفع الوكالات العامة في الدولة إلى التعامل مع عملائها من القطاع الخاص بطريقة أكثر احترافاً وأكثر التزاماً بمقررات ومحددات المساءلة والشفافية.

عند بناء القدرات المحلية. تكون وكالات التنمية في أمس الحاجة إلى نشر المعلومات ذات الصلة بالتجارب التنموية في الدول المتقدمة اقتصادياً بحيث يمكن للبلدان النامية الاستفادة من الأدلة التاريخية على اتخاذ خيارات أكثر استنارة بشأن السياسات والمنظمات. ويمكن لوكالات التنمية أن تتعلم أيضاً من تجارب غيرها من الوكالات والشركاء في البرامج الأخرى الموجودة في الخارج. ومع ذلك، فمن المهم أن نتذكر دائماً أن الحلول التي تعمل في سياق معين ينبغي أن يتم تكييفها لتلائم سياقاً آخر.

المبدأ ٦: التركيز على ما يحتاجه القطاع الخاص من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص

ينبغي التركيز على برامج الإصلاح في القطاع الخاص؛ لأنها يمكن أن تخلق الطلب على الإصلاح ويمكن أن تساهم في تصميم برامج الإصلاح وتوفير التغذية العكسية على الإصلاحات المقترحة (على سبيل المثال من خلال تقييم الآثار التنظيمية). بل يمكن أيضاً أن توفر الخبرة التقنية والتنظيمية لإدارة الدعم. وتقوم العديد من الشركات الخاصة بالتعبير عن آرائها من خلال المنظمات التي تمثلها. ومع ذلك، نادراً ما تمثل هذه المنظمات القطاع الخاص بكامله. وهي تتكون في الغالب من الشركات الكبرى في القطاع الرسمي. أما الشركات والمجموعات والمشاريع الصغيرة أو الشركات غير الرسمية، بما في ذلك المشاريع التي تملكها نساء، فإنها نادراً ما تشارك في هذا النوع من الهياكل. وبالتالي، غالباً ما تكون وجهات نظرهم مهملة أو مهمشة بشكل منتظم. ويمكن لوكالات التنمية دعم المنظمات الممثلة للقطاع الخاص ومنظمات العمال. من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي، في إطار جهودها الرامية إلى إصلاح بيئة الأعمال التجارية، ولكن ينبغي الحرص على عدم التدخل مباشرة في السياسة الداخلية (انظر القضية الخلافية رقم ٥). ويمكنهم أيضاً الاستفادة من التسهيلات الرسمية التي أنشئت لتجعل من الممكن إشراك مختلف وكالات التنمية والقطاع الخاص في دعم بيئة الأعمال.^{١٥}

إن الحوار بين القطاعين العام والخاص هو أحد المقومات الأساسية لبيئة عمل فعالة ومستدامة.^{١٦} كما أن جودة وفعالية إصلاح بيئة الأعمال ترتبطان بمستوى كثافة إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين القطاعين العام والخاص. وفي حين أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية غالباً ما تكون بحاجة إلى الحوار البناء والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، إلا أن مثل هذا الحوار سيؤدي إلى تغييرات كبرى في الاقتصاد السياسي من خلال تمكين حلفاء الإصلاح وتوسيع «الفضاء الإصلاحي» من خلال زيادة الوعي بنطاق وعمق المشكلة. وفي حين يرتبط الحوار بما يمكن اتخاذه على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي من إجراءات مختلف الأشكال الرسمية وغير الرسمية، يظل من المهم أن يرتبط

١٥-ومن أمثلة هذه التسهيلات: تسهيل استشارات البنية التحتية التي تشمل القطاعين العام والخاص. www.ppiaf.org وتسهيلات مناخ الاستثمار من أجل أفريقيا: www.icfaffrica.org

١٦- للحصول على مزيد من المعلومات حول الحوار بين القطاعين العام والخاص وإرشادات تفصيلية حول ذلك، انتقل إلى: www.publicprivatedialogue.org

الحوار من أجل الإصلاح بأجندة محددة منذ مراحلها المبكرة. والحوار بين القطاعين العام والخاص يتطلب بعض الوقت لينتظر. ومن المهم لبناء الثقة في العملية لدى جميع الأطراف أن يروا فوائد الحوار تظهر بصورة منتظمة ومستقرة. وينبغي لوكالات التنمية دعم الحوار بين القطاعين العام والخاص. ولكن لا ينبغي أن تكون هي الدافع الوحيد لإجراء هذه العملية.^{١٧}

ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة لوكالات التنمية أن تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة وغير الرسمية لإيجاد «صوت» لها في العمليات التي تدعم الحوار بين القطاعين العام والخاص. إن عمليات الحوار بين القطاعين العام والخاص التي تيسرها أو تدعمها وكالات التنمية ينبغي أن تشمل مجموعة واسعة من ممثلي القطاع الخاص - وكلما أمكن - أن تسعى للحصول على وجهات نظر قطاع الأعمال الأقل تنظيمًا.

القضية الخلافية (5): هل دعم القطاع الخاص يصطدم بالعمليات السياسية؟

يمكن لوكالات التنمية دعم مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات العمال للمشاركة بصورة أكثر فعالية في إصلاح بيئة الأعمال التجارية من خلال تعزيز قدرتها على تقييم بيئة العمل (على سبيل المثال من خلال البحوث) والدعوة إلى التغيير. ومع ذلك، ففي حين أن إصلاح بيئة الأعمال هو جزء من العملية السياسية، فإن هذا النوع من الدعم يمكن أن يُنظر إليه على أنه تدخل في السياسة المحلية. ولأن العديد من منظمات القطاع الخاص ضعيفة. وخاصة تلك التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والشركات غير الرسمية في المناطق الريفية أو التي تملكها المرأة، فهي تحتاج إلى دعم قوي لتصبح أكثر قدرة على المشاركة بفعالية في عمليات الإصلاح. ولكن ينبغي الحرص على التأكد من أن هذا الدعم لا يتم استغلاله في قضية واحدة. أو يخدم جدول أعمال سياسي أو الأجندة الخاصة بحزب سياسي.

المبدأ ٧: التركيز على القيود المعوقة لنمو قطاع الأعمال وتحديد نطاق الإصلاحات وفقاً لذلك

إن نجاح الإصلاحات في بيئة الأعمال لا يكون فقط من خلال تحديد مدى نجاح الحكومة في تحقيق النتائج المرجوة من الإصلاحات مثل اعتماد القانون الجديد أو مثل ذلك. ولكن أيضاً من خلال الإصلاحات التي تؤدي إلى تأثير قوي على سلوك وسياسات الشركات القائمة والمحتملة. وهناك

١٧- والواقع أنه ينبغي توخي الحذر وتركيز الاهتمام لضمان أن يكون الحوار حول قضايا سياسية محددة. وإلا فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى مشاورات مرهقة دون التوصل لنتائج محددة. انظر: http://www.oecd.org/document/10/0,3343,en_2649_33731_39517642_1_1_1_1,00.html

حاجة إلى بحث ما إذا كانت الشركات في الواقع تريد أن ترى تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال تشجع على زيادة الاستثمار والمزيد من الابتكار. ولأنه قد تكون هناك العديد من المجالات في بيئة الأعمال التي تتطلب الإصلاح، فإن تعزيز أثر الإصلاح يمكن أن يحدث من خلال تعيين أولوية قصوى لتلك المساحات التي لها تأثير قوي على تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والأداء الفعال للأسواق. وهذه الأولويات تختلف من بلد لآخر. وكذلك عبر بيئات العمل المحلية داخل البلد الواحد وبين الرجل والمرأة. ويصبح التأثير الأقوى للإصلاح من خلال التركيز على قيود ملزمة لمعظم جوانب النشاط التجاري. إن وكالات التنمية غالباً ما تركز على الوسائل والأدوات، سواءً كان ذلك في صورة الأجهزة التنظيمية السيئة أو غير ذلك. وذلك بهدف تأكيد أن النظام يفتقد إلي المرونة ويعمل على فرض القيود الصارمة. وربما وضع العراقيل أمام مسار الإصلاح في عدد لا يحصى من الطرق. وإذا تكررت المشاكل نفسها، فإنه ينبغي لوكالات التنمية أن تتخذ نهجاً واسع المدى يعمل على تغيير الدوافع والحوافز الخاطئة التي تسترشد بها الحكومات والشركات. إن الحكومات التي يظهر فيها نمط من التنظيم الضعيف تحتاج لإجراء تغييرات في نظام إصدار التشريعات ذاته. في حين أن الحكومات التي تقوم بعملها، عموماً، بشكل جيد - وإن كانت لديها بعض المشاكل الكبيرة - يمكن أن تستفيد من إحداث الإصلاح. ولكن في نطاق محدود.

المبدأ ٨: تسلسل إصلاحات بيئة الأعمال والوقت المتاح

في حين أن التركيز على القيود المعوقة لنمو الأعمال التجارية هو أمر أساسي، إلا أن تصميم برامج دعم الإصلاح ربما لا يبدأ بالضرورة بهذه العناصر خديداً. وغالباً ما يكون من المهم النظر في المرحلة الأولى من برامج دعم الإصلاح التي تستهدف بناء الخبرة والثقة بين أصحاب المصلحة من خلال التركيز على الإصلاحات التي يكون تحقيقها في المتناول. أو التي لها تأثير مباشر على معظم بيئة الأعمال وأداء القطاع الخاص. وإذا تم خديداً وتصميم هذه الإصلاحات الممكنة بشكل صحيح، فإن عملية الإصلاح الشاملة يمكن أن تنجز تحسينات مهمة في بيئة الأعمال. وفي نفس الوقت ينمي قدرات المنخرطين بالبرنامج ويعزز الثقة بين الشركاء. وعلى وكالات التنمية أن تدرك أن الإصلاح المنهجي يستغرق دائماً وقتاً طويلاً. وبالتالي فهي بحاجة لأن تكون أكثر واقعية عند وضع الأهداف والأطر الزمنية للإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية. ولا سيما في سياق البلد الذي تعمل به. حيث قد يكون الفهم والقدرة على الحكم الجيد محدوداً.

المبدأ ٩: معالجة الفجوة في التنفيذ

في كثير من الأحيان يكون تركيز القائمين على إصلاح بيئة الأعمال منصباً على السياسات والقوانين واللوائح. ولكن أحياناً يتم التغاضي عن التحديات المحددة اللازمة لتحقيق الإصلاحات وتنفيذها. وينبغي لوكالات التنمية التأكيد على أهمية التنفيذ. ويشمل تحقيق هذا الالتزام

تطوير كفاءات وقدرات وكالات التنمية وشركائها على إجراء إصلاحات العمل. والتأكيد على الحاجة لمعالجة القضايا الأكثر تعقيداً والمرتبطة في كثير من الأحيان بسوء الإدارة وضعف التنظيم والفساد.

المبدأ ١٠: صياغة إستراتيجية للاتصال واستخدام الإعلام بشكل استراتيجي

ينبغي أن تتضمن عمليات إصلاح بيئة الأعمال التجارية تقييماً للدور الذي تلعبه الاتصالات عندما يتم اعتماد طريقة جديدة للقيام بهذه الأمور. إن تخطيط استراتيجية للاتصال يتطلب الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي: لماذا هو عمل مهم؟ ماهي العناصر والأمور التي يجب أن يكون الناس على علم بها؟ ما هي القضايا التي يجب معالجتها؟ إن استراتيجية اتصال سليمة هي أمر بالغ الأهمية لتطوير والحفاظ على الوعي العام بشأن الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية والمسائل ذات الصلة. وينبغي أن تركز الاتصالات على فوائد التغيير. بدلاً من التركيز على التكاليف في الوضع الراهن. وينبغي أن تقدم رؤية واضحة للنظام في المستقبل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالعمل مع وسائل الإعلام حيث يمكن لوسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة أن تعطي تأثيرات قوية بعد أن أصبحت من أهم الوسائل التي تدعم وكالات التنمية في جهودها الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالحاجة إلى إصلاح بيئة الأعمال التجارية والتواصل على نطاق أوسع بهدف تحقيق الإصلاح (انظر الإطار ٤).

الإطار (٤): سياسات إصلاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوكرانيا

لقد عملت مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة الأوكرانية من أجل تحسين تنظيم القطاع الخاص كوسيلة لتشجيع الاستثمار في إطار «مشروع دعم سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم». وضغط المشروع لتحقيق هدف إصلاح نظام تصاريح العمل من أجل جعل الممارسة الأوكرانية متماشية مع المعايير الأوروبية المعاصرة. وبحلول نهاية ٢٠٠٤، كانت مؤسسة التمويل الدولية قد قامت بمساعدة الحكومة في مشروع قانون يهدف إلى تحسين نظام التصاريح عن طريق إلغاء عدد ١٠٠٠ ترخيص لا لزوم لها. وترك المشروع مكاناً فقط للإجراءات التي تضبط وتنظم الشركات الرئيسية والأنشطة الخطرة. ويتمثل التحدي في تعزيز اعتماد القانون وضمان تنفيذ القانون من قبل وكالات تنظيمية رسمية في كل أنحاء أوكرانيا. ولقد أثبتت وسائل الإعلام أن تواجد ومشاركة أصحاب المصلحة مهم للانخراط في هذه العملية. وشرعت مؤسسة التمويل الدولية في حملة إعلامية وطنية بشأن الحاجة إلى إصلاح تصاريح العمل. ولقد أسفرت هذه الحملة في وسائل الإعلام في عام ٢٠٠٥ عن ظهور ٢٢٠ رسالة إعلامية حول موضوع إصلاح تصاريح العمل (منها ٩٤ من مقالة الصحفية، و٣٣ من تقرير تلفزيوني محلي، و٢٣ قصة إخبارية إذاعية و٤٦ ظهور على مواقع الإنترنت). ونتيجة لذلك، زاد الوعي بالحاجة إلى إصلاح نظام التصاريح بين كل من المسؤولين والمصادر الإعلامية.

المصدر: IFC, *Lessons of experience in technical assistance*, July 2006

المبدأ ١١: العمل مع الحكومة باعتبارها طرف رئيسي

خلافًا لغيرها من القائمين بالتدخلات في مجال تنمية القطاع الخاص. تظل الحكومة هي الفاعل الأساسي في عملية إصلاح بيئة الأعمال. ويشمل عمل الحكومة والأجهزة الأخرى التابعة للدولة سن القوانين والأنظمة التي تحكم سلوك القطاع الخاص. وتظل الحكومة هي الطرف الأساسي الذي يحمي مصالح المستهلكين والعمال وأصحاب الممتلكات ومقدمي الخدمات المالية والأعمال التجارية الأخرى وأيضاً البيئة. كما أنها مسؤولة عن أداء المؤسسات وسيادة القانون وزيادة الضرائب على الاستثمار في السلع العامة. إن العلاقة التي تتشكل بين الحكومة والقطاع الخاص تحظى بقيمة كبرى وهي بالغة الأهمية في إطار إصلاح بيئة الأعمال. كما هو الحال بالنسبة لطريقة الحكومة في تنظيم الأنشطة التجارية. ويمكن القيام بذلك بطرق تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها. وتتسم بالإنصاف. مع تخفيف العبء على قطاع الأعمال.

إن دعم الإصلاح الناجح يتطلب شراكة عمل وثيقة مع الحكومة في دعم التنمية التي تضيف قيمة إلى جهود إصلاح الحكومة. وينبغي لوكالات التنمية تقديم الدعم بصورة مرنة وأيضاً المعلومات والتوجيه. وتشجيع الحكومة على حيافة الملكية الكاملة لجهود الإصلاح. وهذا يتسق مع «إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة». وفي الحالات التي تكون فيها قيادة الحكومة ضعيفة أو لا تستجيب. قد يكون من الضروري دعم العمليات التي تشجع الزعماء والقادة على إبقاء مزيد من الاهتمام بالإصلاح. مثل العمل من خلال دعم الحكومة ومؤسسات الفكر والرأي لديها. أو تنمية الحوار بين القطاعين العام والخاص.

القضية الخلافية (6): ما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومة في تنمية المشروعات؟

الحكومات دائمةً مطالبةً بخلق «أرضية عمل تتصف بالمساواة» في بيئة الأعمال التجارية بين جميع الشركات – بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة أو صغيرة. أو كانت تعمل في الريف أو الحضر محلية أو أجنبية. أو ملوكة للمرأة أو الرجل – بحيث تعمل جميعها على قدم المساواة. إن تسوية أرض الملعب هي واجب تضطلع به الحكومات الوطنية ودون الوطنية. وليست كل وكالات التنمية علي نفس درجة الاتفاق حول دور الحكومة في تنمية المشاريع. ويحاج البعض بأن الحد الأدنى لدور الحكومة يقتصر على تخفيف العبء التنظيمي عن الأعمال التجارية وخفض تكلفة ممارسة الأعمال. ويشير آخرون إلى أن الحكومات لا بد أن تتدخل بشكل أوسع في الاقتصاد من خلال البرامج التي تسعى لتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة وتحقيق الإنصاف الذي يرغبه الجميع.

وأيا كان الموقف الذي يُتخذ بشأن هذه المسألة: ينبغي للوكالات الإنمائية العمل مع الحكومات لمساعدتها على تصميم إصلاحات في بيئة الأعمال التجارية التي تحمّل من التكاليف، وتؤدي إلى تقليل المخاطر التنظيمية وزيادة المنافسة في السوق. وينبغي أن تدعم هذه الوكالات استخدام المناهج الشاملة لتطوير المشاريع وإصلاح بيئة الأعمال حيثما كان ذلك ممكنًا. كما علي هذه الوكالات أن تحذر الحكومات من التدخلات التي تشوه دور الأسواق.

المبدأ 12: تحقيق التنسيق بين إصلاحات بيئة الأعمال وخطط التنمية الوطنية

ينبغي لوكالات التنمية تحقيق تنمية القطاع الخاص بالمحاذاة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقًا. وجعل الإصلاحات في بيئة الأعمال تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من الفقر. وبالمثل، ينبغي أن تكون جهود الوكالات متكاملة ومندمجة في إطار تقديم الدعم لإصلاح بيئة الأعمال التجارية في وسائل التخطيط الوطني وسياسات التنمية وجداول الأعمال والأجندات العالمية (على سبيل المثال وثائق استراتيجية الحد من الفقر - استراتيجيات تنمية القطاع الخاص - الأهداف الإنمائية للألفية). وعلاوة على ذلك، فإن حزم وبرامج الإصلاح المعتمدة من قبل وكالات التنمية ينبغي أن تدعم التكامل بين السياسات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية والإجرائية والتكنولوجية من جانب والحلول الاجتماعية من الجانب الآخر. إن معالجة عنصر واحد فقط (على سبيل المثال السياسات الجديدة) نادرًا ما يكون جيدًا بما فيه الكفاية. وفي حين أنه ليس من الممكن تغيير جميع عناصر النظام في آن واحد، فإنه لا مفر من النظر بعناية في الطرق التي حدث بها التغييرات في مجال واحد (إعادة النظر في قوانين وأنظمة العمل على سبيل المثال) حيث أنها سوف تؤثر على المجالات الأخرى (دور السلطات التنظيمية على سبيل المثال).

المبدأ ١٣: تحقيق تنسيق جيد بين الجهات المانحة

من الأهمية بمكان لوكالات التنمية أن تتفادي الازدواجية في جهود الإصلاح. وعليها تنسيق برامجها مع وكالات التنمية الأخرى. إن التعاون بين وكالات التنمية التي تعمل في مجال إصلاح بيئة الأعمال يؤدي إلى المشاركة في تحمل المخاطر ويوفر الوصول إلى مجموعة أكبر من الخبراء. وحتى الخطوات الصغيرة - مثل تبادل المعلومات - يمكن أن تسهم في تحقيق تطوير أكثر فعالية لموارد التنمية. وينبغي أن تستخدم وكالات التنمية آليات متعددة الأطراف كلما كان ذلك ممكناً بهدف دعم إصلاح بيئة الأعمال التجارية وتعزيز التنسيق بين وكالات إصلاح بيئة الأعمال.^{١٨} إن العناصر الرئيسية لنجاح عملية التنسيق هي:

- أ - وجود التزام من جانب جميع الأطراف بالتنسيق والتعاون:
- ب - التعرف (على مستوى المقر الرئيسي) على أهمية التنسيق في الميدان - للسماح للمكاتب القطرية في كل دولة بالمشاركة الفعالة في عمليات التنسيق المحلية:
- ج - وجود عمليات مستمرة وآليات دائمة لتبادل المعلومات:
- د - القيادة والتيسير - وهذا يمكن توفيره بواسطة الحكومة المضيفة أو عن طريق وكالة التنمية:
- هـ - تحديد اختصاصات الوكالة العاملة في مجال التنمية وتحديد قدراتها. واستخدام هذه الحقائق كأساس لتقسيم واضح للمسؤوليات:
- و - الإبلاغ عن الخبرات في الميدان - النجاحات والتحديات. والدروس المستفادة.

ويتضح أن حكومات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية يمكن أن تستدعي المجتمع كشريك في دعم التنمية. وتعزيز التنسيق وقيادة جهود التعاون. وفي بعض البلدان توجد وزارات على مستوى عالٍ تقوم بعقد ورئاسة لجنة تنسيق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لوكالات التنمية أن تدرك أهمية دعم المنظمات الإقليمية. إن مسؤولية هذه المنظمات هي إظهار قيمة التنسيق الإقليمي وتبادل المعلومات التي يمكن استخدامها لتعزيز جهود الإصلاح الوطني.

١٨- للحصول على مزيد من المعلومات عن التنسيق على المستوى القطري بين الدول في تنمية القطاع الخاص: برجاء زيارة الرابط التالي:

<http://www.enterprise-development.org/groups/group.asp?groupid=9>

الإطار ٥: التنسيق بين الجهات المانحة في أفريقيا

هناك عدد من البلدان في أفريقيا تقوم بجهود متزايدة لتحسين التنسيق بين الجهات المانحة والتنسيق والتواءم مع الحكومة في مجالات تنمية القطاع الخاص وإصلاح بيئة الأعمال. ويشمل هذا تحسين الشفافية والمساءلة مع تعزيز الروابط بين وكالات التنمية والحكومات والقطاع الخاص.

في غانا في يناير ٢٠٠٤، وافقت الحكومة على الاستراتيجية متوسطة الأجل لتنمية القطاع الخاص الوطني ووضعت خطة العمل التابعة لها للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. وكان الهدف من استراتيجية تنمية القطاع الخاص هو: «إحداث نمو مستدام ومنصف وعادل يقوده القطاع الخاص على نطاق واسع في جميع أنحاء غانا». بينما الغرض منه هو: «تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص». واستناداً إلى استراتيجية متفق عليها، قام عدد من شركاء التنمية بصياغة مذكرة التفاهم مع الحكومة لوضع إطار يتم من خلاله تقديم دعمهم لتنمية القطاع الخاص. وقام شركاء التنمية بالعمل من خلال «مجموعة شركاء التنمية» (Development Partners «DP») و«مجموعة عمل استراتيجية تنمية القطاع الخاص» لمساعدة الحكومة في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتشتمل «مجموعة عمل استراتيجية تنمية القطاع الخاص» على ممثلي القطاع الخاص، وهي تشرف على عمل جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك ١٧ وزارة من الحكومة وغيرها من الإدارات والوكالات التابعة. ويجري استعراض التقدم المحرز في إطار استراتيجية تنمية القطاع الخاص بواسطة «مجموعة عمل استراتيجية تنمية القطاع الخاص» مرتين في السنة. ولقد تم إنشاء هيئة إدارية للرصد والمتابعة والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من شركاء التنمية يقومون بالمساهمة في دعم استراتيجية تنمية القطاع الخاص من خلال صندوق مجمع.

في تنزانيا، تم تأطير التنسيق بين الجهات المانحة والتعاون مع الحكومة في «استراتيجية المساعدة المشتركة لتنزانيا» (Joint Assistance Strategy for Tanzania (JAST)) في نوفمبر ٢٠٠٦، والتي تمثل الإطار الوطني على المدى المتوسط لإدارة وتنمية التعاون بين الحكومة وشركائها في التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والحد من الفقر. كما أنها تؤطر أيضاً لدور الجهات الفاعلة غير الحكومية كونها تساهم في نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية. وقد قام عدد قليل من وكالات التنمية أيضاً بتجميع مواردهم المالية والعرفية لدعم برنامج «تعزيز بيئة الأعمال التجارية في تنزانيا».

في زامبيا في عام ٢٠٠٦، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع القطاع الخاص ووكالات التنمية الثمانية (المعروفة باسم «الشركاء المتعاونين») بهدف تنسيق برامج الإصلاح الخاصة بتنمية القطاع الخاص بالمشاركة مع عشرة من الوزارات المعنية. وقام برنامج إصلاح تنمية القطاع الخاص في زامبيا بتحديد نقاط الاتصال بمختلف «الشركاء المتعاونين» داخل المنطقة والمساحة المعنية للإصلاح في مجالات العمل، ومنح التراخيص، والطاقة، والقطاع المالي، والتجارة، وتمكين المواطنين اقتصادياً. ولقد عززت هذه البنية وهذا الهيكل المنهج التعاوني للإصلاح بين شركاء التنمية والبرامج والوزارات ذات الصلة. وفي إطار الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدات في البلاد، كان شركاء التنمية الذين يدعمون تنمية القطاع الخاص يجتمعون مرتين في الشهر، مرة بشكل غير رسمي ورسمياً مرة واحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، قرر شركاء التنمية الانسحاب من لجنة التوجيه والتيسير في مجموعة تنمية القطاع الخاص لأن تقديم المساعدة لمرحلة بدء برنامج الإصلاح لم تعد مطلوبة. واعتقد شركاء التنمية أن المشاركة في لجنة التوجيه والتيسير لم يعد مناسباً بعد الآن لأن هذه اللجنة هي هيئة وطنية معنية بصنع القرار الداخلي المحلي. ولأن الأجنبي لهم في هذه المرحلة هو التركيز على تقييم النتائج ودعم المساءلة داخل المناطق التي يركز عليها البرنامج.

المبدأ ١٤: تحقيق التوازن بين الخبرات الوطنية والدولية

من أجل تحقيق هدف بناء القدرات الوطنية، ينبغي علي وكالات التنمية أن تعمل على تشجيع ومساعدة الشركاء في البرنامج للعمل مع الهيئات الدولية والخبراء والاستشاريين الذين هم على دراية بالممارسات الجيدة المستخدمة في البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة. وفي حين أن وكالات التنمية يمكن أن تعمل على تسهيل الوصول إلى أفضل الممارسات والخبرات فيما بين البلدان، ينبغي أيضاً الحرص على تحقيق التوازن في مشاركة الخبراء الاستشاريين الدوليين مع استشاريين وطنيين. وينبغي إعداد وكالات التنمية وشركاء برنامج لتمضية الوقت والجهد لتوجيه الاستشاريين في إطار السياق المحلي. وينبغي أن تكفل الوكالات مشاركة وانخراط العمالة الوطنية الماهرة والمؤهلة بحيث تشارك في برامج الإصلاح. وعلي الوكالات توفير الحوافز للاحتفاظ بهذه العمالة في البلاد، والمشاركة في جهود الإصلاح. ومع ذلك، ينبغي لوكالات التنمية تجنب تعيين موظفين مباشرة من الوزارات أو الوكالات التي تحاول أن تقود عملية الإصلاح.

المبدأ ١٥: تعزيز ضمانات الجودة في دعم وكالة التنمية لإصلاح بيئة الأعمال

على وكالات التنمية أن تضمن تقديم أفضل الاستشارات والمساعدات الممكنة لشركائها عند دعم الإصلاحات التي تحقق بيئة عمل أفضل. وهذا يتطلب (سواء في مقر الوكالات أو على الصعيد الميداني) استمرار التواصل بين المكاتب والفروع حتى يتعرف كل منها على أفضل الممارسات الدولية الحالية والتي تستجيب للاحتياجات والقدرات والتوقعات من شركائها من القطاعات العامة والخاصة والمدنية. ويجب علي وكالات التنمية تشجيع وتوفير الشفافية واستعراض وتقييم برامجها وذلك بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص ووكالات التنمية الأخرى. وينبغي أن تشارك الوكالات في الدعم والمشاركة في عمليات مراجعة النظراء، والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاح برامج إدارة المعرفة والتدريب والحلقات الدراسية والجولات الدراسية. وأية أنشطة أخرى من شأنها تعزيز تبادل المعلومات والخبرات نحو تطبيق وتنفيذ برامج دعم أكثر فعالية.^{١٩}

١٩- اللجنة المانحة لتنمية المشروعات لديها قاعدة بيانات تهدف إلى تبادل الوثائق والمعلومات حول البرامج

التي تدعمها الجهات المانحة لإصلاح بيئة الأعمال والتي تحقّق النمو لصالح الفقراء. راجع:

www.businessenvironment.org

هذه الإرشادات من الجهات المانحة تمثل حشدًا للأراء والخبرات التي توافرت للجنة المانحة لتنمية المشروعات. في مجال إصلاح بيئة الأعمال: التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر. ولا تزال هناك جهود أكثر ينبغي ويتوقع القيام بها بوساطة اللجنة وأعضائها: لتوثيق أفضل الممارسات في مجالات المواضيع الخاصة بإصلاح بيئة الأعمال. وبالتالي. يصير من المهم استكشاف الآليات التي يمكن من خلالها لجميع الوكالات - بصرف النظر عن مستوى خبرتها في دعم الإصلاحات في بيئة الأعمال التجارية - التعلم من تجارب النمو السريع الذي يحدث في الميدان. وينبغي أن يشمل ذلك الأساليب التي يمكن تعلمها وتبادلها ومشاركتها على مستوى التجارب القطرية والإقليمية مع مقر الوكالة ومن خلال عمليات إدارة المعرفة العالمية.

وستقوم اللجنة المانحة لتنمية المشروعات بمواصلة تقديم الدعم لتوليد وإدارة المعرفة. في مجال البرامج التي تمولها وتدعمها البلدان المانحة. والهادفة إلى إصلاح بيئة الأعمال. في محاولة لدعم العاملين في مجال التنمية ومديري البرامج على جميع المستويات. وسيتم في المستقبل تحديث هذه الإرشادات في ضوء إصدار دراسات حالة جديدة ومناهج جديدة. إن التعلم من الخبرة يمثل هذا الأسلوب: يمكن أن يجعل من وكالات التنمية. وبشكل مطرد. بمثابة محفزات فعالة لإصلاح بيئة الأعمال التجارية. وداعم للحكومات الشريكة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. في توليد النمو الاقتصادي ومواصلة الكفاح من أجل الحد من الفقر على نطاق واسع.

اللجنة المانحة لتنمية المشروعات هي إطار يحتشد داخله الكثير من جهات التمويل، والوكالات ما بين الحكومية، التي تعمل من أجل التخفيف المستدام لحدة الفقر؛ من خلال تنمية القطاع الخاص والشركات (الصغيرة والكبيرة) التي توفر الجزء الأكبر من فرص العمل والتوظيف وحفز النمو والازدهار في جميع أنحاء العالم. ولقد تأسست اللجنة بشكل غير رسمي في عام ١٩٧٩، عندما التقى أعضاؤها لأول مرة خلال اجتماع دعا إليه البنك الدولي. وحتى عام ٢٠٠٥، كانت اللجنة معروفة باسم "لجنة الوكالات المانحة لتنمية المشروعات الصغيرة".

إن حفيز التنمية المستدامة يمكن أن يتحقق على المدى الطويل، من خلال قطاع خاص ديناميكي وفعال. ويمكن للوكالات الخارجية أن تسهم في دفع وزيادة ديناميكية هذه الحركة إذا نسقت جهودها معاً. ومن هذا المنطلق: ففي إطار السعي لتحقيق الانسجام والفعالية: تعمل اللجنة المانحة لتنمية المشروعات من أجل:

- تعريف الممارسات الأفضل في المواضيع ذات الأولوية، وأساليب المشاركة؛
- نشر الممارسات الأفضل والتجارب الناجحة بين البلدان؛
- بناء قدرات العاملين في مجال التنمية لتحسين فعاليتهم.

إن هذا التركيز التقني يساهم في تحقيق "إعلان باريس بشأن فعالية المعونة"، والذي يهدف إلى التأكد من أن حركات "المانحين" أضحت أكثر انسجاماً وشفافية وأنها تتم بشكل جماعي فعال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة - من خلال اجتماعاتها السنوية والمجموعات الصغيرة التي تشكلت لمعالجة قضايا محددة - تتيح الفرص لموظفي وناشطي الوكالات الأعضاء للتعرف على أقرانهم وتوسيع شبكاتهم في أجواء بناءة وإيجابية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع اللجنة على الإنترنت:

www.enterprise-Development.org

وقواعد البيانات المشتركة بين الوكالات على:

www.Value-Chains.org و www.Business-Environment.org



DCED

اللجنة المانحة لتنمية المشروعات